رِسَالةٌ في تأويلِ آيتينِ مُشْكِلَتَيْنِ
لأبي عبدِ الله محمد بْنِ أحمدَ بْنِ هِبَةِ اللهِ بْنِ تَغْلِبَ بهجةِ الدين الفِزْرَانِيّ الضّرِيرِ (ت٦٠٣هـ) : دراسة وتحقيق

ا.م.د. بيان محمد فتاح الجباوي –كلية الآداب / جامعة الأنبار

المستخلص

البحث هو تحقيق ودراسة لـ (رسالة في تأويل آيتين مشكلتين) لأبي عبد الله محمد بن أحمد بن هبة الله الفِزْرانِيّ (ت٦٠٣هـ)، وهو رسالة تبحث في ذكر المشكل في آية من سورة غافر وآية من سورة البقرة، وتأويل هذا المشكل بالاستعانة بالنصوص الفصيحة من القرآن الكريم والسنّة المشرّفة وكلام العرب الفصحاء شعرًا ونثرًا، وكان الهدف من تأليفه بيان موافقة ألفاظ القرآن الكريم وأساليبه لما تعارفت عليه العرب، وتكمن أهمية الموضوع في كون الرسالة عالجت قضايا تطبيقية في علم المعاني وبعض القضايا النحوية والصرفية واللغوية، ومؤلفها أحد العلماء الذين لم ينشر لهم عمل غير هذه الرسالة، فضلاً عن كون النسخة المخطوطة لهذه الرسالة نفيسة نسخها لنفسه تلميذُه الحافظ الثقة ضياء الدين المقدسي (ت٦٤٣هـ)، وكان من ملامح منهج المؤلف تحديد مواضع الإشكال في مسائله، ووضع تأويل المشكل، وترتيب الشواهد ترتيبًا منهجيًّا، وتوجيه المسألة المشكلة بتوجيهاتٍ عديدة، إلى غير ذلك من الملامح المذكورة في صلب الدراسة.

الكلمات الرئيسية: تحقيق ، النحو العربي ، القران الكريم

Abstract

This an editing and study of "A Letter on the Interpretation of Two Problematic Quranic Verses" by Adi Abdullah Mohammad B. Ahmed B. Hibatuallah Al-

Fazrani (dec. 603 AH.). It studies two problematic verses from Gafir chapter and Baqarah chapter in the holy Quran. The Letter tries to interpret these two verses in the light of the Quran, Sunnah, and the eloquent speech of Arabs whether verse or prose. The aim of the writer is to show how the Quran corresponds with the Arabic language in style and expression. This letter contains some of the important isuues in semantics and grammar of the Arabic language. This Letter is an invaluable work and it exists in a copy made by one of Al-Fazrani's students.

Key words: Textual Editing, Arabic Grammar, Holy Quran

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، أما بعد:

فإنّ علوم العربية تعد وسيلة لفهم كلام الله تعالى وسُنّة نبيه ﷺ، وفي هذه الرسالة الصغيرة يجد القارئ بغيته في تحقيق تلكم الغاية، فقد قدّم الفِزْرانيّ مؤلف هذه الرسالة فوائد تطبيقية في النحو والبلاغة واللغة، وذكر لطائف وغرائب تستدعي المتلقي إلى التأمّل والتفكّر في أسرار كلام الله تعالى من خلال النظر في قوانين هذه اللغة والتأمّل في شواهدها السماعية، من هنا كانت رغبة الباحث في تحقيق (رسالة في تأويل آيتين مشكلتين) للشيخ أبي عبد الله الفِزْرانيّ (ت٦٠٣هـ) ودراسته؛ لِما فيه من إسهام في خدمة كتاب الله وإثراء لمكتبة اللغة العربية. وقد

اقتضت طبيعة البحث أن يكون في قِسمين: تناول القسم الأول دراسةً عن المؤلف وعن رسالته، وهو على مبحثين، وقف المبحث الأول على دراسة المؤلف في ثمانية مطالب: عن اسمه وكنيته ونسبته، وصفاته ولقبه، وولادته، وشيوخه، وتلاميذه، ووفاته، ومصنفاته، وشعره. وتناول المبحث الثاني دراسة رسالة في تأويل آيتين مشكلتين في ستة مطالب: عن عنوان الرسالة، ونسبتها إلى المؤلف، وموضوع الرسالة، ومنهج الفزراني في رسالته، ووصف النسخة المعتمدة في التحقيق، ومنهج التحقيق، وصاحب ذلك وضع صور توضيحية بالنسخة المخطوطة، ثم خُتمت الدراسة بأهم النتائج والتوصيات.

أما القسم الثاني فتضمن تحقيق (رسالة في تأويل آيتين مشكلتين) الذي سار الباحث في تحقيقه على وفق أصول التحقيق المعروفة.

وبعد: فهذا جهدي، فما كان فيه من صواب فمن الله، وما كان فيه من خطأ أو تقصير فمن نفسي، والله ولي التوفيق.

القسم الأول: الدراسة (المؤلف ورسالته)

المبحث الأول: دراسة المؤلف

أولاً: اسمه وكنيته ونسبته:هو أبو عبد الله محمّد بن أحمد بن هبة الله بن تغلب[١] الفِزْرَانيّ، ونِسبتُهُ إلى فِزْرَانْيَا، وبعضهم يقول: فِزْرِيْنْيَا[١]، لذلك ذكره بعضهم بالفِزْرِينيّ[٢]، وفِزْرانيا إحدى قرى نهر الـمَلِك[٣] في بغداد[٤].

(١) صحّفه بعضهم وجعله (ثعلب). ينظر: نزهة الألباب في الألقاب: ١٣٥/١، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه: ١١١٤/٣، وإنباه الرواة: ٥٣/٣، وجعله بعضهم (أغلب). ينظر: المختصر المحتاج من تاريخ الحافظ: ١١/١٥. وجعله آخرون (ثعلبة). ينظر: معجم البلدان: ٢٦٠/٤. والصواب ما ذكر ابن الدبيثي وصاحب

وقد أورده الصفدي (ت٧٦٤هـ) في كتابيه الوافي بالوفيات ونكت الهميان بلفظ (الفزاري)[٥]، وهو سهوٌ وقع فيه الصفدي، ودليل ذلك أن الصفدي ذكر أنّ هذا الفِزاري كان يعرف بالبهجة، ثم ذكر أنّ البهجة من أعمال نهر الـمَلِك، وليس الأمر كذلك إنما قرية فِزْرَانيا أو فِزْرِينيا هي من أعمال نهر الـمَلِك، والبهجة لقبه الذي اشتهر به وليست نسبه.

وورد في النسخة المخطوطة لهذا الكتاب بلفظ (الفزاني)، وهاتان النسبتان فيهما تحريف، والصواب ما ثبّته تلميذه ابن الدُّبَيْثِيّ (ت٦٣٧هـ) في كتابه (ذيل تاريخ مدينة السلام)، ويعزز ذلك ما ضبطه ابن نقطة (ت٦٢٩هـ) في إكمال

التكملة لوفيات النقلة: ١٠١/٢ الذي قال: «وتَغْلِب: بفتح التاء ثالث الحروف [أي: الهجائية] وسكون الغين المعجمة وكسر اللام».

(١) قال ياقوت الحموي في معجم البلدان: ٢٦٠/٤: «وأكثر ما يتلفظ بها أهلها بغير الألف فيقولون: فزرينيا، كأنهم يميلون الألف فترجع ياء، ينسب إليها محمد بن أحمد بن هبة الله بن ثعلبة الفزراني يلقب بالبهجة...». وينظر: قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان: ٣٣٨/٦، ومراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع: ١٠٣٥/٣.

(٢) ينظر: إكمال الإكمال: ٤٥٩/١، ٥٨١/٤، والتكملة لوفيات النقلة: ١٠٠/٢، وطبقات النحاة واللغويين: ٥٩.

(٣) نهر الـمَلِك: كورة واسعة ببغداد بعد نهر عيسى يقال إنه يشتمل على ثلاثمئة وستين قرية على عدد أيام السنة، قيل: إن أول من حفره سليمان بن داود عليهما السلام، وقيل في حفره أقوال أخرى. ينظر: معجم البلدان: ٣٢٤/٥.

(٤) ينظر: ذيل تاريخ مدينة السلام: ٢١٢/١، ومعجم البلدان: ٢٦٠/٤، وإنباه الرواة على أنباه النحاة: ٥٣/٣.

(٥) ينظر: الوافي بالوفيات: ٥٧/٢، ونكت الهميان في نكت العميان: ٢٢٤.

الإكمال[١] والمنذري (ت٦٥٦هـ) في التكملة لوفيات النقلة[٢] والعسقلاني (ت٨٥٢هـ) في كتابه (تبصير المنتبه بتحرير المشتبه)[٣]، وما ضبطه السيوطي (ت٩١١هـ) في بغية الوعاة الذي قال: «بكسر الفاء ثم زاي ساكنة ثم راء...»[٤]، بيدَ أنّ الوهم ورد في طبعة البغية هذه على الرغم من ضبط السيوطي لهذه اللفظة فورد سهوًا بلفظ (الفزاري).

ثانيًا: صفاته ولقبه:

ذكرت بعض المصادر التي ترجمت للفِزْرانيّ أنه كان ضريرًا[٥]، وذكرت أيضًا أنه كان يلقب بالبهجة[٦]، قال عنه تلميذه ابن الدُّبَيْثي: «سمعنا منه وكتبنا عنه، ونِعمَ الشيخُ كان»[٧]، وذكر الصَّفَدِي أنّ الناس قصدته في بيته للقراءة، ووصفه

(١) ينظر: إكمال الإكمال: ٥٩٧/٤-٥٩٨، وذكر أيضًا أنه ثمة مَن يكتبه الفزريني.

(٢) ينظر: التكملة لوفيات النقلة: ١٠١/٢، وفيه: «والفِزْرِيني بكسر الفاء وسكون الزاي بعدها وراء مكسورة: نسبة إلى قرية تعرف بفزرينا من قرى نهر الملك، ويُقال فيه: فزراني أيضًا».

(٣) قال العسقلاني: «الفوراني: أبو القاسم شيخ الشافعية؛ وجماعة. وبالكسر وزاي بدل الواو: محمد بن أحمد بن هبة الله بن ثعلب الفزراني المقرئ المعروف بالبهجة». تبصير المنتبه بتحرير المشتبه: ١١١٤/٣.

(٤) بغية الوعاة: ٤٨/١.

(٥) ينظر: ذيل تاريخ مدينة السلام: ٩٢/٢، وإكمال الإكمال: ٥٨٠/٤، والتكملة لوفيات النقلة: ١٠٠/٢، والوافي بالوفيات: ٥٧/٢، ونكت الهميان في نكت العميان: ٢٢٤، وبغية الوعاة: ٤٨/١.

(٦) ينظر: إكمال الإكمال: ٥٨٠/٤، والتكملة لوفيات النقلة: ١٠٠/٢.

(٧) ذيل تاريخ مدينة السلام: ٢١٣/١.

أيضًا بأنه كان كيّسًا نظيف الهيئة وقورًا[١]، وذكر المنذري أنه «منعوت بالبهجة»[٢]، بيدَ أنّ هذه المصادر لم تذكر سبب تلقيبه بالبهجة، ولعلّه اختصار للقب (بهجة الدين)، وفي المخطوط الذي بين أيدينا ذكره الناسخ (الضياء المقدسي) (ت٦٤٣هـ) وهو تلميذه بلقب (بهجة الدين)، وهو أمر شائع جدًّا في مؤلفات السلف، فهم يقولون: (الضياء المقدسي) يقصدون به (ضياء الدين)، وذكروا من تلاميذه أيضًا الكمال والفخر اختصارًا لـ (كمال الدين، وفخر الدين).

وقد ورد هذا اللقب محرّفًا عند القفطي (ت٦٤٦هـ) في كتابه (إنباه الرواة) فثبّت بلفظ (المهجة)[٣].

ثالثًا: مولده:

وُلِدَ الفِزْرَانيّ سنة ثلاثين وخمس مئة (٥٣٠هـ)، قال تلميذه ابن الدُّبَيْثيّ: «وسألت البهجةَ الفِزْرانيّ عن مولده، فقال: وُلِدتُ سنةَ ثلاثينَ وخمسِ مئة»[٤].

رابعًا: شيوخه:

ذكر ابن الدُّبيثي أنّ الفِزْرَانيَّ كان مقرئًا عارفًا بالنحو[١]، وتتلمذ على ثلة من العلماء في النحو واللغة والقراءات والحديث، فكان حصيلةَ ذلك تنوعٌ في

(١) ينظر: ذيل تاريخ مدينة السلام: ٢١٣/١، ٩٢/٢، وإكمال الإكمال: ٥٨٠/٤، والوافي بالوفيات: ٧٥/٢، ونكت الهميان في نكت العميان: ٢٢٤، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه: ١١١٤/٣، ونزهة الألباب في الألقاب: ١٣٥/١، وبغية الوعاة: ٤٨/١.

(٢) التكملة لوفيات النقلة: ١٠١/٢.

(٣) ينظر: إنباه الرواة: ٥٣/٣.

(٤) ذيل تاريخ مدينة السلام: ٢١٤/١، وينظر: إنباه الرواة: ٥٣/٣، وقلائد الجمان: ٣٣٨/٦.

الثقافة، وقد وجدنا هذا التنوع حاضرًا في رسالته هذه على صغر حجمها، فنراه يحشد الأدلة من القرآن بقراءاته ومن الحديث الشريف ومن الشعر والنثر ما يراه كافيًا لإثبات حُجّته.

ومن العلماء الذين تتلمذ عليهم الفِزْرَانيّ[٢]:

١. أبو الفضل محمد بن نَاصِر السَّلامي (ت٥٥٠هـ)[٣].
٢. أبو الكرم المبارك بن الحسن بن الشَّهْرزوري (ت٥٥٠هـ)[٤].
٣. أبو عبد الله محمد بن عبيد الله بن مخلد المعروف بابن الرُّطَبِيّ (ت٥٥١هـ)[٥].
٤. القاضي أبو العباس أحمد بن بَخْتِيار الـمَندائي (ت٥٥٢هـ)[٦].
٥. أبو منصور مسعود بن عبد الواحد بن الحُصَين الشَّيْبانيّ البَغْدَادِيّ (ت٥٥٥هـ)[٧].
٦. أبو محمد عبد الله بن أحمد بن الخَشّاب (ت٥٦٧هـ)[١]. نقل عنه الفِزْرَانيُّ في هذه الرسالة نصًّا، إذ قال: «ومن ذلك ما حكى لنا شيخنا الكامل عبد

---

(١) ينظر: ذيل تاريخ مدينة السلام: ٢١٢/١، وينظر: التكملة لوفيات النقلة: ١٠١/٢ وفيه أنه حدَّثَ وكان مقرئًا فاضلاً عارفًا بالنحو.

(٢) ينظر في ذلك: ذيل تاريخ مدينة السلام: ٢١٢/١-٢١٣، وإكمال الإكمال: ٥٨٠/٤-٥٨١، والتكملة لوفيات النقلة: ١٠١/٢، وتاريخ الإسلام: ١٢٧/٤٣.

(٣) تنظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٢٩٣/٤-٢٩٤، وسير أعلام النبلاء: ٢٦٥/٢٠-٢٧١.

(٤) تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٢٨٩/٢٠-٢٩١، وغاية النهاية في طبقات القراء: ٣٧/٢-٤٠.

(٥) تنظر ترجمته في: إكمال الإكمال: ٧٣٦/٢.

(٦) تنظر ترجمته في: طبقات الشافعية الكبرى للسبكي: ١٤/٦.

(٧) تنظر ترجمته في: غاية النهاية في طبقات القراء: ٢٩٦/٢.

الله بن أحمد ـ رحمه الله ـ أنّ بعض العرب قيل له: ما هذه الزيادات التي في كلامكم؟ فقال مجيبًا: هذا شيءٌ نَطِرٌّ به كلامَنا»[٢].

خامسًا: تلاميذه:

لم يورد ابن الدُّبَيْثِيُّ أيَّ ذكرٍ لتلاميذ الفِزْرَانِيّ، بَيْدَ أنّهُ أثبتَ تَلمَذَتَهُ على يديهِ بقوله: «سَمِعْنا منه، وكَتَبْنا عنه، ونِعْمَ الشيخُ كان»[٣].

وأورد الذهبي (ت٧٤٨هـ) أسماء من رووا عنه ومن أجاز لهم فقال: «روى عَنْهُ: أَبُو عَبْد الله الدُّبَيْثِيّ[٤]، ... والضّياء المقدسيّ[٥]. وأجاز للشيخ شمس الدّين [٦]، وللكمال عَبْد الرحيم [٧]، وللفخر ابن البخاريّ[٨]»[٩].

---

(١) صاحب المرتجل في شرح جمل الزجاجي. تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٥٢٣/٢٠-٥٢٨، والأعلام: ٦٧/٤.

(٢) تنظر الصفحات القادمة من التحقيق: (التوكيد وأنواعه).

(٣) ذيل تاريخ مدينة السلام: ٢١٣/١.

(٤) هو أَبُو عبد الله مُحَمَّد بن سعيد بن يحيى المعروف بابن الدُّبَيثيّ (ت٦٣٧هـ). تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٦٧/٢٣فما بعدها، ووفيات الأعيان: ٣٩٤/٤-٣٩٥.

(٥) هو محمد بن عبد الواحد المقدسي (ت٦٤٣هـ)، وهو ناسخ هذه الرسالة. تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ١٢٦/٢٣ فما بعدها، وفوات الوفيات: ٤٢٦/٣ فما بعدها.

(٦) هو الشيخ شمس الدين أبو العباس أحمد بن عبد الواحد المقدسي المعروف بالبخاري (ت٦٢٣هـ)، وهو والد الفخر ابن البخاري الآتي ذكره وأخو الضياء المقدسي والكمال عبد الرحيم. تنظر ترجمته في: سير أعلام النبلاء: ٢٩٨/٢٢، وذيل طبقات الحنابلة: ٣٥٣/٣ فما بعدها.

(٧) هو عبد الرحيم بن عبد الواحد المقدسي المعروف بالكمال (ت٦١٢هـ). تنظر ترجمته في: تاريخ الإسلام: ١٠٦/٤٤.

(٨) هو أبو الحسن علي بن أحمد بن عبد الواحد المقدسي، وهو من المعمَّرين (٥٧٥هـ -٦٩٠هـ). ينظر: معجم الشيوخ الكبير: ١٣/٢، وذيل طبقات الحنابلة: ٢٤١/٤ فما بعدها.

(٩) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام: ١٢٧/٤٣.

سادسًا: وفاته:

تُوفّيَ البهجةُ الفِزْرَانيّ يومَ الثلاثاء السابع والعشرين من شهر صَفَر سنة ثلاث وست مئة (٦٠٣هـ)[١] وعمره ثلاث وسبعون سنة[٢]، ودُفن بباب حرب[٣] في مقابر الشهداء[٤].

سابعًا: مصنفاته:

لم يذكر أصحاب التراجم مصنفات الفِزْرَانيّ سوى الإشارة التي ذكرها ابن قاضي شهبة (ت٨٥١هـ) بأنّ له مصنفات في علم العروض والموسيقى وأن له كتابًا ردّ فيه على الإمام أبي عثمان سعيد بن محمد السرقسطي الملقب بالحمار[٥]، ولم أقف بعد البحث والتقصي على غير الرسالة التي بين أيدينا وهي تتناول تأويل قضايا مشكلة في القرآن الكريم، ويبدو أنه لم يكن مهتمًّا بالتصنيف بقدر ما كان مهتمًّا بالقراءة والإقراء، إذ قال عنه الصفدي: «وَكَانَ عَالـما بالنحو

---

(١) ينظر: ذيل تاريخ مدينة السلام: ٢١٤/١، وإكمال الإكمال: ٥٨١/٤، وإنباه الرواة: ٥٣/٣، والمختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ الدبيثي: ١١/١٥، والوافي بالوفيات: ٥٧/٢، ونكت الهميان في نكت العميان: ٢٢٤، وتبصير المنتبه بتحرير المشتبه: ١١١٤/٣، ونزهة الألباب في الألقاب: ١٣٥/١، وبغية الوعاة: ٤٨/١.

(٢) ينظر: المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ الدبيثي: ١١/١٥.

(٣) باب حرب: محلة ببغداد تجاور قبر أحمد بن حنبل وبشر الحافي. وتنسب هذه المحلة إلى حرب بن عبد الله البلخي ويعرف بالراوندي أحد قوّاد أبي جعفر المنصور، وكان يتولى شرطة بغداد. ينظر: معجم البلدان: ٢٣٦/٢-٢٣٧.

(٤) ينظر: ذيل تاريخ مدينة السلام: ٢١٤/١، وإنباه الرواة: ٥٣/٣، وقلائد الجمان: ٣٣٨/٦.

(٥) ينظر: طبقات النحاة واللغويين: ٦٠ مع هامش التحقيق.

والقراءات، انْقَطع فِي بَيته وقصده النَّاس للْقِرَاءَة»[١]، ولعل العمى كان أحد أسباب انقطاعه عن التصنيف والتأليف.

ثامنًا: شعره:

ذكر ابن الشعّار الموصلي للفزراني تسعة أبياتٍ من البحر المجتث، وهي قوله:

يا هاجِري أدلالا	هَجَرْتَني أمْ مَلالا
أمْ كاشِحٌ أمْ عَذولٌ	أراكَ قَتلي حلالا
يا غُصْنَ بانٍ رَطيبٍ	فاقَ الغصونَ اعتِدالا
ارفقْ بمُهجةِ صَبٍّ	أضحى يُحاكي الخِلالا
تَظُنُّهُ عنكَ سالٍ	حاشاكَ هيهاتَ لا، لا
وكيفَ يَسلوكَ صَبٌّ	يَذوبُ فيكَ اشتعالا
ولو أطاقَ سُلُوًّا	أبى هواهُ انتقالا
إيهًا على طيبِ عيشٍ	ألذَّ ما كانَ زالا
أنالَنا الدهرُ وصلاً	ثُمّ استردَّ النوالا[٢]

المبحث الثاني: دراسة الرسالة

أولاً: عنوان الرسالة ونسبتها إلى المؤلف:

لم يحدد الفزراني عنوانًا لهذه الرسالة، وكذلك فعل تلميذه الذي نسخها لنفسه الشيخ ضياء الدين المقدسي فلم يذكر إلا شيئًا يسيرًا فيه إشارة إلى محتوى

(١) الوافي بالوفيات: ٥٧/٢.

(٢) قلائد الجمان: ٣٣٨/٦-٣٣٩.

هذه الرسالة، إذ ورد في صفحة العنوان ما يمكن قراءته بالعبارة الآتية: (فيه مسائل وشواهد أشكل عليها الشيخ الإمام أبو محمد بهجة الدين...)، ويلحظ قارئ هذه العبارة في صفحة العنوان أنّ الناسخ تردد في كتابة اللفظتين (شواهد وأشكل) فوضع إحداهما فوق الأخرى، ولعل هذا الأمر يفسح المجال للاجتهاد في وضع عنوان مناسب لهذه الرسالة، ويمكن عنونتها بـ (رسالة في تأويل آيتين مشكلتين)، أو (رسالة في مطابقة ألفاظ القرآن الكريم لكلام العرب)، وكلا العنوانين يصلحان لوسم هذه الرسالة، بيدَ أنّ العنوان الأول أعم من الثاني؛ لاشتمال الرسالة على تأويل الآية (٢٦) من سورة غافر، والآية (٢٧٥) من سورة البقرة، وتضمّن ذا التأويل مسائل نحوية وبلاغية وصرفية ولغوية، وفيها نصّ الفزراني على قضية مطابقة ألفاظ القرآن الكريم لكلام العرب، لذا كان الأولى إثبات العنوان الأعم.

أما توثيق نسبة هذه الرسالة إلى الفزراني فلا يحتاج إلى مزيد جهدٍ لتأكيد هذه النسبة، إذ أورد الناسخ ضياء الدين المقدسي (تلميذ الفزراني) اسمه كاملاً في صفحة العنوان وفي الصفحة الأولى من الرسالة، وكذلك ذكر في الصفحة الأخيرة أنه تمت قراءة هذه الرسالة على شيخه الفزراني.

ثانيًا: موضوع الرسالة:

تشتمل هذه الرسالة على تأويل آيتين مشكلتين من القرآن الكريم أشكلتا على المؤلف فأراد أن يجيب على هذا الإشكال ويربط ذلك بما تعارفت عليه العرب وجعلته من مألوفها في شعرها ونثرها، وهو بهذا يسعى إلى كشف

أسرار البيان القرآني من خلال تدبّره والتفكّر في دقائق معانيه وإنعام النظر في أسباب إعجازه.

ولا بدَّ من الإشارة هنا إلى أنّ المسائل التي ناقشها في تأويل هاتين الآيتين إنما هي من المسائل التي يشترك فيها علماء النحو والبلاغة، ألا وهي مسائل علم المعاني، فضلاً عن بعض الإشارات اللغوية اللطيفة التي ناقشها الفزراني في هذه الرسالة.

تناول الفزراني قوله تعالى: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ﴾ بوصفه الآية المشكلة الأولى، وأنّ وجه إشكالها يكمن في عود الضمير إلى غير مذكور، ثم استطرد المؤلف في شرح هذا الوجه من التأويل، فناقش أربع قضايا هي: (الإيجاز، والحذف، والالتفات، والتأكيد).

ثم تناول قوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ بوصفه الآية المشكلة الثانية، وجعل وجه إشكالها متعلقًا بظاهرة القلب، واستطرد أيضًا في توجيهها وبيان أنواع القلب في اللسان العربي.

وقد أودع المؤلف في هذه المسائل قضايا مهمة في تفسير بعض آي الذكر الحكيم، وتوضيح أمور فقهية، وتوجيه حديث شريف، وإيضاح المشكل في أبيات شعرية، وهو في كل هذا يلمح أو يصرح بمطابقة النصوص القرآنية لـما تعارفت عليه العرب في أساليبها.

ففي مسألة (عود الضمير إلى محذوف) احتجّ الفزراني بشواهد قرآنية وشعرية كقوله تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾[١]، إذ جعل الهاء في (عُمُرِهِ) عائدة إلى معمَّرٍ آخر غير المعمّر المذكور؛ بدليل أنّ الشخص لا يُزادُ عُمُرُهُ ولا ينقص منه في آنٍ واحد، إذ لا يمكن أن تجتمع زيادة ونقصان في عُمُر شخصٍ واحد[٢].

وكذلك احتجّ لسائر المسائل التي عالجها، فاحتجّ لمسألة الإجمال الذي يقتضي التفصيل (الإيجاز) بقوله تعالى: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدْخُلَ ٱلْجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوْ نَصَٰرَىٰ﴾[٣]، فأصل هذا النص مؤلف من كلامين، ولكن الإيجاز الذي اقتضاه النص قد جعله مجملاً، وتفصيله أو تقديره أنّ يهود المدينة قالوا للنبي ﷺ: (لن يدخل الجنةَ إلا يهوديّ)، ونصارى نجران قالوا له ﷺ: (لن يدخل الجنة إلا نصراني)، فجاء البيان القرآني بالإيجاز والاختصار فألغى القائلين[٤].

ويذكر الفزراني أنّه قد يكون في الجملة حذف واحد أو حذفان، وما فيه حذف واحد قد يكون خاضعًا لقاعدة وقد يكون مفهومًا من السياق، فقوله تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾[٥] يُفهم منه أنّ ثمة حذفًا مرادًا؛ لأن المرض وأذى الرأس لا يوجبان الفدية، بل الحكم الفقهي أن من كان مريضًا أو به

(١) سورة فاطر: من الآية١١.

(٢) ينظر: قسم التحقيق: (الشواهد والأدلة على عود الضمير إلى غير مذكور).

(٣) سورة البقرة: من الآية١١١.

(٤) ينظر: قسم التحقيق: (إجمال يقتضي معنى التفصيل).

(٥) سورة البقرة: من الآية ١٩٦.

أذى من رأسه فحلَقَ فعليه الفدية المذكورة، لذا كان التقدير: (فحلق) تقديرًا واجبًا مفهومًا من الحكم الفقهي[١].

وقد يقع في الجملة حذفان كقوله تعالى: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ ٱنتَهُواْ﴾[٢]، وتقدير المحذوفين: (ولا تقولوا: هو ثالثُ ثلاثة)، فحذف (هو ثالث)[٣].

ويتكلم على التوكيد اللفظي والتوكيد المعنوي من دون الإشارة إلى المواضع الإعرابية التي تحدث عنها النحاة، فهو يسرد هذه الأقسام التي نصَّ عليها النحاة ويشير إلى المعنى الذي أفادته، فهو يذكر أنّ الشاعر يحتاج إلى المبالغة في تأكيد المعنى فيكرر اللفظ ليحصل له الغرض المنشود، كقول الشاعر:

أَلا حَبّذا حَبَّذا حَبَّذا حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ مِنْهُ الأَذى[٤]

ويذكر الفزراني أنّ الوجه البلاغي الذي أراده منشئ النص قد يقدَّم على الجانب النحوي والإعرابي، وهذا يتجلى في شرحه لقولهم: (أَصبْتُ مرعًى ثَعْدْ مَعْدْ كأفْخاذِ نساءِ بني سَعْدْ)، فأورد سؤالاً مفاده: «لِمَ سَلَبَ هذه الألفاظ مستحقّها من الإعراب والتنوين؟» فأجاب بأنّ ذلك يحتمل وجهين: «... الآخَر: أنّه لـمّا رأى من المرعى ما أعجبه وملأ فؤادَهُ سرورًا آثَرَ أن يوصلَ المسرّةَ والفرحَ على صفة

(١) ينظر: قسم التحقيق: (أنواع الحذف وأماكنه).

(٢) سورة النساء: من الآية١٧١.

(٣) ينظر: قسم التحقيق: (أنواع الحذف وأماكنه).

(٤) ينظر: قسم التحقيق: (التوكيد وأنواعه).

السرعة إلى قلوب مرسليه وهم أهلُهُ وبنو عمِّهِ، فلشدّةِ حرصِهِ على ملاحظة هذا المعنى حذف الإعراب والتنوين، وهذا لطيف كما تراه»[١].

ويقسّم القلب على ثلاثة أقسام، قسم صرفي، وقسم بلاغي، وقسم لغوي، بيدَ أنه لم يصرح بعنوانات هذه الأقسام، فعبّر عن القسم الصرفي (القلب المكانيّ) بأنه يكون في الكلمة الواحدة، فيتقدم بعض حروفها على بعض، نحو قول الشاعر: (لقد لقيت قريظةُ ما سآها)، أي: ساءها[٢].

أما القلب البلاغي[٣] فعبّر عنه الفزراني بأنه يكون في جملةِ كلامٍ وليس في الكلمة المفردة، فيكون مثلاً بقلب الإسناد، نحو قول الشاعر: (كأننا رعنُ قُفٍّ يرفعُ الآلا)، وتقدير الكلام: (كأننا رعنُ قفٍّ يرفعُهُ الآلُ)، فنصب الآل وهو فاعل في الأصل، ورفع الضمير المستتر العائد إلى (الرعن)، وأصله أن يكون مفعولاً، فقلب الإسناد[٤].

وأما القلب اللغوي فنحو: (عميق ومعيق، وجذب وجبذ...)، وذكر أن فيه خلافًا بين البصريين والكوفيين، فذكر أنّ الكوفيين يجعلونه من باب القلب، أما البصريون فيجعلونه من باب اللغات[٥].

---

(١) قسم التحقيق كم هذه الرسالة: (التوكيد وأنواعه).

(٢) ينظر: قسم التحقيق: (القلب وأنواعه).

(٣) عرّف السعد التفتازاني القلب بقوله: «وهو أن يجعل أحد أجزاء الكلام مكان الآخر، والآخر مكانه». المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم: ٢٩٧.

(٤) ينظر: قسم التحقيق: (القلب وأنواعه).

(٥) ينظر: قسم التحقيق: (القلب وأنواعه).

وخلاصة القول في موضوع هذه الرسالة أنّ الفزراني حاول أن يأتي بلطائف وغرائب بلاغية من (علم المعاني) وأخرى لغوية وقف عليها في القرآن الكريم وفي كلام العرب، ونبّه على الإشكال فيها ووجهه بعدة توجيهات، وهذه اللطائف إنما يكشف اللثام عنها المتدبر والمتفكر في نصوص القرآن الكريم التي جاءت على وفق كلام العرب ومتعارفهم.

ثالثًا: منهج الفِزْرانيّ في رسالته:

لم يسر الفِزْرانيُّ على منهج ثابتٍ في مجمل هذه الرسالة نظرًا لصغرها ولكونها موضوعة لبحث مواطن الإشكال في بعض النصوص القرآنية المشكلة وتأويلها وبيان اللطائف والغرائب البلاغية واللغوية فيها من غير تقسيم ولا عنونة، لذلك كان يستطرد في الاستشهادات والتوجيهات ثم يقول: «وهذا شيءٌ عَرَض فلْنَعُدْ إلى ما كُنّا فيه»[(١)]، ويقول في موضع آخر: «وهذا شيءٌ عَرَض ولم يكن الغرَض، وقد قلنا فيه ما حضر، فلْنَصرِف عِنَانَ القول إلى ما به بدأْنا من مطابقة ألفاظ القرآن المجيد لكلام العرب»[(٢)].

ولكنّ منهجه يأخذ منحًى آخر في بعض الأمور، وتتحدّد ملامحه بما يأتي:

١. حدّد مواضع الإشكال في مسائله، ووضع بعدها تأويل المشكل من خلال الاستعانة بالشواهد القرآنية والحديثية والشعرية والنثرية.

(١) قسم التحقيق من هذه الرسالة: (من لطائف الوقف).

(٢) قسم التحقيق: (من لطائف الوقف).

٢. رتّب الشواهد ترتيبًا منهجيًّا يكاد يكون ثابتًا، فيستشهد للمسألة أولاً بالقرآن الكريم، ثم يتبعه بنصوص السنة النبوية الشريفة للاستشهاد بها ـ إن وجد للمسألة شاهدًا يسعفه ـ ثم يستشهد بكلام العرب، فمضى بهذه الطريقة في هذه الرسالة[١]، بيدَ أنّه خالف هذا المنهج في أثناء كلامه على (التوكيد وأنواعه) فلم يذكر نصوصًا قرآنية ولا شواهد من السنة النبوية الشريفة.

٣. وجّه المسألة المشكلة بتوجيهاتٍ عديدة وأوّلها بتأويلاتٍ مختلفة.

٤. عُني بشرح الألفاظ الغريبة الواردة في بعض شواهده، كالخُرسة والحِتْر[٢]، والثَّعْد والـمَعْد[٣].

٥. حرص على ذكر لطائف أسرار النصوص العربية ودقائق الإشارات وغريب المعاني وعدم الاكتفاء بالمعنى الظاهري[٤].

٦. أشار في بعض المواضع إلى قضايا تتعلق بالدراسات العروضية كإقامة الوزن وتسمية البحر الشعري[٥].

٧. سعى في كثير من المواطن إلى بيان مقاصد الأساليب العربية وأغراضها[٦].

رابعًا: وصف النسخة المعتمدة في التحقيق:

---

(١) ينظر موضوع (الحذف وأماكنه) على سبيل المثال.

(٢) ينظر: قسم التحقيق (الشواهد والأدلة على عود الضمير إلى غير المذكور).

(٣) ينظر: قسم التحقيق: (التوكيد وأنواعه).

(٤) ينظر: قسم التحقيق: (من لطائف الوقف).

(٥) ينظر: قسم التحقيق (القلب وأنواعه).

(٦) ينظر: قسم التحقيق: (من لطائف الوقف، والتوكيد وأنواعه، والقلب وأنواعه).

للرسالة نسخةٌ وحيدة بحسب علمنا، وهي نسخة مصوّرة في مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث برقم (٢٢٣٨٢٨).

تمتاز هذه النسخة بأنّها مكتوبة بخطّ أحد تلامذة المؤلف (ضياء الدين المقدسي ت٦٤٣هـ) ومقروءة على المؤلف، أي إنها كُتبت في حياته، إذ ورد في الصفحة الأخيرة من المخطوط: «كتبَهُ لنفسه محمد بن عبد الواحد المقدسي، بلغت قراءة على مُسِيمِنا بهجة الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الفزاني النحوي. والحمدُ لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم»، فضلاً عن ذلك عُرف الضياء المقدسي باهتمامه بكتابة المؤلفات بخطه[1]، وجعل هذه النسخة وقفًا له كما ورد في صفحة العنوان، ومن هنا تكتسب هذه النسخة نفاستها وقيمتها، وهي نسخة جيّدة كُتبت بخطّ النسخ، وهو واضح ومقروء إلا في بعض المواضع، والشواهد المنثورة في الرسالة مضبوطة ضبطًا جيّدًا.

تقع هذه النسخة في (١٠) عشر ورقات في ضمن مجموع، تبدأ بالرقم (١٠٦) وتنتهي بالرقم (١١٧)، تتألف كل ورقة من صفحتين (وجه وظهر)، ويبلغ معدل سطور الصفحة الواحدة (١٨) ثمانيةَ عشرَ سطرًا.

بدأ الرسالة بقوله: «بسم الله الرحمن الرحيم ولا قوة إلا بالله، قال الشيخ الإمام العالم أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هبة الله بن تغلب الفِزْراني النحوي: بتوفيقِكَ اللهمّ نلزمُ الجَدَد الواضح، والسَّنَن القاصد، والمنار المنير، والصراط

(١) ينظر: سير أعلام النبلاء: ١٢٩/٢٣.

المستقيم... قوله عزّ وجلّ: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ﴾[1]»، وختم بقوله: «فأمّا قولُهُم: (عَمِيْق ومَعيق)... وأمّا البصريون فيجعلونها لغتين، وليس هذا موضع الانتصار لأحد القولين، والله أعلم».

خامسًا: منهج التحقيق:

١. نَسْخُ الأصل وكتابته على طريقة الإملاء المعاصر مع الإشارة إلى بعض المخالفات للطريقة الإملائية المعتمدة في وقتنا هذا.
٢. تصحيح بعض الكلمات التي سها الناسخ في كتابتها نحوًا أو إملاءً والإشارة إلى ذلك في هامش التحقيق.
٣. تخريج شواهد الحديث الشريف من مظانه المعتمدة في هذا الميدان.
٤. تخريج الشواهد الشعرية من دواوين الشعراء، فإن لم يكن لهم ديوان مطبوع كان التخريج من المصادر اللغوية والأدبية المعتبرة، مع ذكر بحور الشواهد في هامش التخريج.
٥. رسم الآيات القرآنية الكريمة بالرسم العثماني ووضعها بين أقواس مزهّرة.
٦. حَصْر شواهد الحديث بين قوسين هلاليتين ( ).
٧. ضَبْط المشكل من النص، وشرح الألفاظ الغريبة، ووضع علامات الترقيم لتسهيل قراءة النص.
٨. التعليق على كلام الفزراني ومناقشته إن اقتضت الحاجة إلى ذلك.

---

(١) سورة غافرة: من الآية٢٦.

٩. وضع ترجمة موجزة للأعلام الذين وردت أسماؤهم في المتن كالعلماء والشعراء.

١٠. وضع عنوانات للموضوعات المختلفة بخط غامق وحصرها بين معقوفتين من غير الإشارة إلى زيادتها في الهامش.

١١. وضع أرقام لوحات النسخة الأصل في أثناء الكلام تبدأ بالرقم (١) وتنتهي بالرقم (١٠)، مع الإشارة إلى الوجه بـ (و) وإلى الظهر بـ (ظ).

١٢. تقديم دراسة عن (رسالة في تأويل آيتين مشكلتين) وصاحبها (الفزراني).

١٣. وضع صور من بدايات نسخة الكتاب الخطّيّة وخواتيمها.

صور توضيحية بالنسخة المخطوطة

اللوحة الأولى

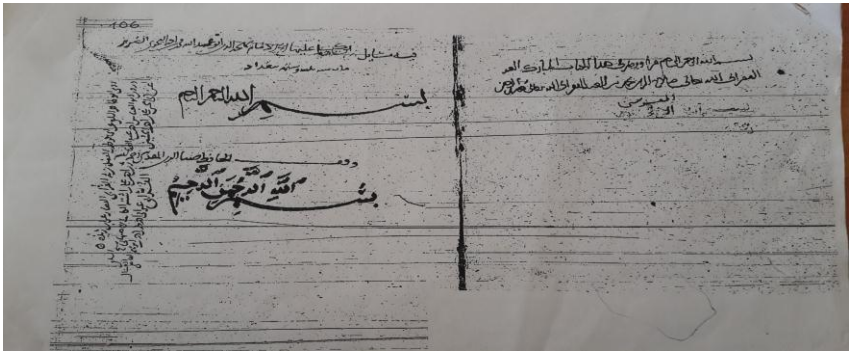

لوحة العنوان

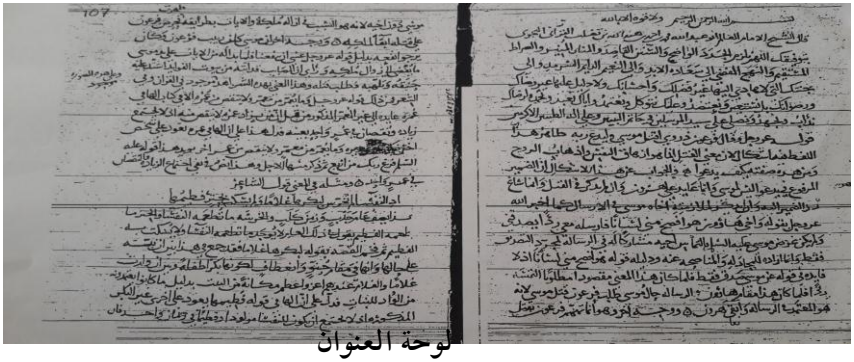

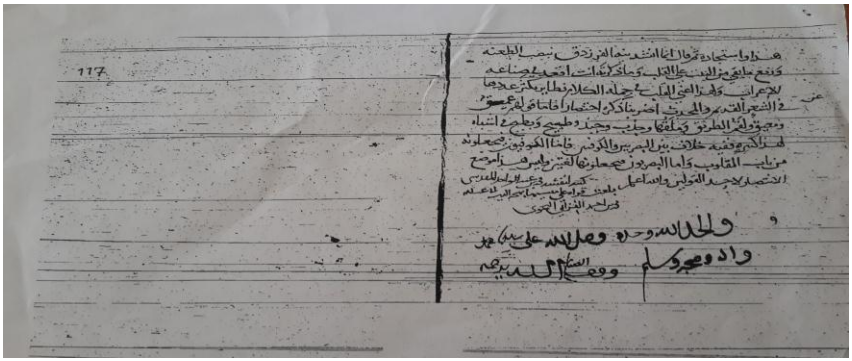

الخاتمة والتوصيات

١. كشفت الدراسة عن مضمون هذه الرسالة وأنها عُنيت بتأويل آيتين قرآنيتين مشكلتين وتوجيههما.
٢. اعتمدت الدراسة والتحقيق على مظانّ متنوعة ككتب التفسير والنحو والبلاغة والصرف واللغة والمعجمات.
٣. قدّمت الدراسة ترجمةً عن أبي عبد الله الفزراني مؤلف هذه الرسالة من المظان المعتمدة في ميدان الترجمة، وبيّنت أنّ له اهتمامات بالنحو والقراءات ورواية الحديث.
٤. ذكرت الدراسة ملامح منهج الفزراني في رسالته.
٥. أوضحت الدراسة اعتماد الفزراني على تأويل الآية المشكلة بعرضها على الشواهد الفصيحة قرآنيةً كانت أم حديثية أم شعرية أم نثرية، وبرّزت تأكيده مطابقة ألفاظ القرآن لـما تعارفت عليه العرب في منظومها ومنثورها.
٦. بيّنت الدراسة أنّ الفزراني لم يثبت عنوانًا صريحًا للرسالة، مما أعطى للباحث حرية في اختيار عنوانٍ مناسب يطابق مضمونها.
٧. وثقت الدراسة نسبة الرسالة إلى الفزراني، وأنّ هذه الرسالة هي الأثر الوحيد الباقي لعالـمٍ من علماء اللغة والتأويل، شاهدًا على سعة علمه، ناطقًا بأصالة فكره، وهو على صغره جَمُّ الفوائد، وأعظم فوائده أنّه يجلّي أهمية معرفة سنن العرب في كلامها في فهم كلام الله تعالى، ودفع ما يُشكِلُ منه على طلبة العلم وغيرهم.

٨. فصّلت الدراسة القول في موضوع الرسالة، ونبّهت على اهتمام المؤلف بتطبيق بعض مفردات علم المعاني في تأويل مشكل النصوص العربية، فذكر موضوع الحذف والالتفات والتوكيد والإجمال الذي يقتضي معنى التفصيل (الإيجاز)، فضلاً عن موضوعات أخرى نحوية وصرفية ولغوية.

٩. أشارت الدراسة إلى وقوف الباحث على نسخة نفيسة بخط تلميذ الفزراني وهو الحافظ ضياء الدين المقدسي، ولم يقف على غيرها.

وتوصي الدراسة بالاهتمام بقضايا تطبيقية في تفسير كلام الله تعالى وتوجيه النصوص العربية الفصيحة وعدم الاكتفاء بالأمثلة الصناعية وبالتنظير الفلسفي المجرد، وذلك بالاستعانة بكلام علمائنا الأفذاذ الذين وقفوا على أسرار هذه اللغة الخالدة، ولعل المكتبة العربية تزخر بالمصادر الكثيرة المطبوعة والمخطوطة التي تعين الباحثين في الوصول إلى هذه الغاية، ومن هنا تدعو هذه الدراسة الباحثين بتحقيق المزيد من المخطوطات المختصة بهذا الميدان. والله من وراء القصد..

القسم الثاني: نص رسالة في تأويل آيتين مشكلتين محققًا

[مقدّمة المؤلف]

بسم الله الرحمن الرحيم

ولا قوة إلا بالله

قال الشيخ الإمام العالم أبو عبد الله محمد بن أحمد بن هبة الله بن تغلب الفِزْراني[١] النحوي: بتوفيقِكَ اللهمّ نلزمُ الجَدَد[٢] الواضح، والسَّنَن[٣] القاصد، والمنار المنير، والصراط المستقيم، والنهج المفضي إلى سعادة الأبد، وإلى النعيم الدائم السرمد، وإلى جَنَّتك التي لا هاديَ إليها غيرُ فضلِكَ وإحسانِك، ولا دليلَ عليها غيرُ رضاكَ ورِضوانِك، بك نستعينُ ونعتضد، وعليك نتوكّل ونعتمد، وإيّاكَ نعبُدُ ونَحمَد، ولِرضاكَ ندأَبُ ونَجْهَد، ونُصَلّي على سيد المرسلين محمّدٍ خاتمِ النبيّين، وعلى آلهِ الطيّبين الأكرمين.

---

(١) في الأصل: (الفزاني)، وفَزّان: ولاية واسعة بين الفيوم وطرابلس الغرب، قيل: سميت باسم فَزّان بن حام بن نوح عليه السلام، ومدينتها زويلة السودان والغالب على ألوان أهلها السواد. ينظر: معجم البلدان: ٢٦٠/٤. والصواب ما أثبتّه؛ لأنّه منسوب إلى فزرانيا وليس إلى فزان كما أثبتُّ ذلك في الدراسة.

(٢) الجَدَد: الأرض المستوية أو الصلبة. ينظر: اللسان: (جدد).

(٣) السَّنَن: الطريقة. ينظر: الصحاح: (سنن).

[تأويل الآية المشكلة الأولى]

قوله عزّ وجلّ: ﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِيٓ أَقْتُلْ مُوسَىٰ وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ﴾[١]، ظاهرُ هذا اللفظ فيه إشكال؛ لأنّ معنى (القتل) إذا هو إزهاقُ النفسِ وإذهابُ الروح، ومَن هذه صفتُهُ كيف يدعو[٢]؟!

والجواب عن هذا الإشكال: أنّ الضميرَ المرفوعَ في (يدعو) ليس لـ (موسى)[٣]، وإنّما عائدٌ على (هارون) وإنْ لم يُذكَر في القتل، وإنما ساغ عود[٤] الضمير إليه وإنْ لم يُذكر؛ لملازمتهِ أخاه موسى في الإرسال كما أخبر الله ـ عز وجل ـ بقوله: ﴿وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾[٥]، ولم يكن غرض موسى عليه السلام التماسَ أخيه مشاركًا له في الرسالة لمجرّد التصديق فقط، وإنّما أراده للمجادلة والمنافحة[٦] عنه، ودليلُه قوله: ﴿هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾، إذ لا فائدةَ في قوله عن موسى: (صَدَقَ) فقط[٧]، فلمّا كان هذا المعنى مقصودًا مطلوبًا التمسَهُ

(١) سورة غافر: من الآية ٢٦.

(٢) في الأصل: (يدعوا).

(٣) لم أجد بين المفسرين مَن قال بهذا القول. وهو توجيهٌ غريبٌ ومُلبس.

(٤) (عود) مطموسة في الأصل.

(٥) سورة القصص: من الآية ٣٤.

(٦) في الأصل: (المناصحة).

(٧) هذا ليس مسوّغًا كافيًا لإعادة الضمير إلى محذوف وجَعْل النصّ القرآني مبهمًا بهذه الصورة، فالتكلّف فيه ظاهر، إذ الأصل في الضمير عودُهُ على أقرب مذكور، وفي الآية الكريمة لا يوجد سوى مذكور واحد وهو سيدنا موسى عليه السلام ولا يجوز العدول عنه إلى هذا التأويل البعيد. ينظر: معترك الأقران: ٤٦٥/٣.

رِدْءًا، فلمّا كان هذا مقام هارون، والرسالةُ[١] حالُ موسى طَلَبَ فرعون قَتْلَ موسى؛ لأنّه هو المعتمَدُ في الرسالة وأبقى هارون.

ووجهٌ آخر: وهو أنّما تَهَمَّمَ فرعونُ بقتلِ /١و/ موسى دون أخيه؛ لأنّه هو السبب في إزالة مُلْكِه، والآياتِ بطرائقه ظهرت، فحرص فرعونُ على قتلهِ إبقاءً لمُلكِه.

ووجهٌ آخر: أنّ موسى كان رَبيبَ فرعون وكان يرجو نَفْعَه، بدليل قوله عز وجل: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾[٢]، فلمّا بدا له من الآيات على يد موسى ما يُفضي إلى زوالِ ملكه، ورأى أنّ المصائبَ قد أتَتْهُ من بُيُوتِ الفوائد[٣] اشتَدَّ عليه حَنَقُه فطلب قتْلَه[٤].

أمّا توجيه قوله تعالى: ﴿وَلْيَدْعُ رَبَّهُۥٓ﴾، فقد ذهب المفسّرون إلى أن فرعون قال ذلك على سبيل الاستهزاء، يعني: أنّي أقتُلُهُ فليقل لربه حتى يمنعه مني إنْ كان قادرًا على ذلك. ينظر: الوسيط في تفسير القرآن المجيد: ٩/٤، والتفسير الكبير: ٥٠٧/٢٧، وفتح القدير: ٥٦٠/٤. من أجل ذلك انتفى الإشكال الذي ذكره المؤلف والله أعلم.

(١) في الأصل: (الرسالة). والواو زيادة يقتضيها السياق.

(٢) سورة القصص: من الآية٩.

(٣) (بيوت الفوائد) إشارة إلى قوله: (عسى أن ينفعنا).

(٤) هذه الأوجه المذكورة تؤكد أنّ فرعون في مقامِ تَحَدٍّ مع النبي موسى ﷺ، وهذا التحدّي بطبيعة الحال قائم مع ربّ موسى ﷺ أيضًا؛ لأنّ فرعون زعم في المقابل أنّه الربُّ الأعلى. وهذا يدفعنا إلى القول بصحّة ما ذكره المفسرون من أنّ الداعي المقصود في الآية الكريمة هو موسى ﷺ وليس هارون ﷺ.

[الشواهد والأدلة على عود الضمير إلى غير مذكور]

وهذا المعنى بهذه الشواهد وعلى هذه الصورة موجودٌ في القرآن وفي الشعر، فمن ذلك قولُهُ تعالى: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾[1]، الهاء في (عُمُرِهِ) عائدة إلى غير المعمَّر المذكور، مِن قِبَلِ أنّ مَن يُزادُ عُمُرُهُ لا يُنقَصُ منه، إذ لا تجتمعُ زيادةٌ ونقصانٌ في عُمُرِ واحدٍ بعينه، فدلَّ هذا على أنّ الهاء في (عمره) تعود على شخصٍ آخر، فيكون تقديره: وما يُعمَّرُ مِن معمَّرٍ ولا يُنقَصُ من عُمُرِ آخرَ[2]، يؤيّد هذا قوله ﷺ: (فرغ ربُّكَ مِن أربع)[3]، ثم ذَكَرَ منها (الأجَل)، وهذا نصٌّ في نفْيِ اجتماع الزيادة والنقصان في عُمُرٍ واحد.

---

(١) سورة فاطر: من الآية١١.

(٢) وإنّما حَسُنَ ذلك لأنّ صاحبَ الضمير لو أُظهِرَ لظهر بلفظ الأول، وهو مثل قولهم: (عندي ثوبٌ ونصفُهُ)، أي: ونصفُ ثوبٍ آخر. ينظر: جامع البيان: ٤٤٨/٢٠، والبرهان في علوم القرآن: ٢٨/٤، والإتقان في علوم القرآن: ٣٣٥/٢. والصواب في ذلك أنّ الضمير لم يعُدْ على معمَّرٍ آخر، وإنّما هو عائد إلى المذكور، والمعنى: وما يُعَمَّرُ من مُعَمَّرٍ ولا يُنقَصُ من عُمُرِ ذلك المُعَمَّر؛ لأنّ لفظة (معمَّر) نكرة، وهي تدلُّ على العموم، فَصَحَّ أنْ تشملَ الزيادةَ والنقصانَ في العمر والله أعلم. قال الشوكاني في قَطْرِ الوليّ: ٤٨٩-٤٩٠: «هذا معنى النّظم القرآني الذي لا يحتمل غيره، وما عداه فهو إرجاعٌ للضميرِ إلى غيرِ ما هو المَرجِع، وذلك لا وجودَ له في النظم... والصيغةُ عامّة بما فيها من النفي الدالِّ على العموم المتوجّهِ إلى النكرة المنفية المؤكَّدِ نفيُها بـ (مِن). وكذلك النفيُ الآخر بلفظ (لا)، المتوجّه إلى نفيِ النقص من عُمُرِ ذلك المعمَّر. وهذا ظاهرٌ لا يَخفى، ومحاولةُ تخصيصهِ، أو إرجاعُ ضميرِهِ إلى غيرِ مَن هُوَ له تعسُّفٌ وتلاعبٌ بكتابِ الله ورَدُّهُ بلا حُجّةٍ نيّرة إلى ما يُطابقُ هوى الأنفس». وينظر: معترك الأقران: ٤١١/٢.

(٣) ورد الحديث بلفظ (فرغَ اللهُ من أربعٍ: خَلْقٍ وخُلُقٍ ورِزْقٍ وأَجَلٍ). ينظر: تاريخ دمشق لابن عساكر: ٢٠٧/٢٣، واللامع الصبيح: ٤٩٧/٢، وعمدة القاري: ٢٩٥/٣، وكنز العمال: ١١٧/١.

ومِثلُهُ في المعنى قول الشاعر:

إذا النُّفَسَاءُ لم تُخَرَّسْ لبِكْرِها[١] غُلامًا ولم يُسكَتْ بِحِتْرٍ فَطِيْمُها[٢]

هذا يَصِفُ عامَ جَدْبٍ وزَمَن كَلَبٍ، والخُرْسَةُ: ما تُطْعَمُهُ النُّفَساء[٣]، والحِتْرُ: ما يُطعَمُهُ الفَطيم[٤]. يقول[٥]: في ذلك العام لا يوجَدُ ما تُطعَمُهُ النُّفَساء ولا يُسكَتُ به الفطيم، ثم فَخَّمَ القصّةَ بقوله: (لِبكرِها غلامًا)، فقد جمع في هذا بين أنْ نبَّهَ على حالِها وأنّها في مقامِ حُنُوٍّ وانعطافٍ لكونها بكرًا طفلةً، وبين أن وَلَدَتْ غلامًا، والغلامُ عندهم أعزُّ وأعظمُ مكانةً من البنت، بدليل ما كانوا يتعمّدونه من الوأْدِ للبنات[٦]؛ فدلَّ ذلك على أنّ الهاء في قوله: (فطيمها) يعود على أخرى غير البكر المذكورة، إذ لا يجتمع أن يكون للنُّفَساء مولودٌ أو فطيم[٧] في زمان واحد.

---

(١) في شرح أشعار الهذليين: (ببكرها).

(٢) البيت من الطويل، وهو للأعلم الهذلي في شرح أشعار الهذليين: ٣٢٧/١، وتهذيب اللغة: (حتر)، ولسان العرب: (حتر)، وتاج العروس: (حتر).

(٣) ينظر: الصحاح: (خرس).

(٤) الحتر في البيت: الشيء القليل. ينظر: المصدر نفسه: (خرس).

(٥) أي: الشاعر.

(٦) ذكر ابن بَرّي أنّ (غلامًا) في البيت منصوب على التمييز، وهو بيانٌ للبكر، فقد يكون البِكْرُ غلامًا أو جارية، فإذا كان هذا البكرُ غلامًا كانت أمّه في النفوس آثر وبالعنايةِ آكَد، فإذا لم تجِدْ ما تُطعَمُهُ هي ولا ما يُسكتُ طفلها كان ذلك أدلَّ على الأزمة والجدب. ينظر: التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح: ٢٦٩/٢.

(٧) في الأصل: (مولودًا أو فطيمًا).

فإنْ /١ظ/ قيلَ: يَحتملُ أن تكون مُرضِعَة وهي حامل، ويسمّى اللبن: الغَيْل[١]. قلنا: هذا فاسدٌ بقول الشاعر، فقد نصَّ أنّها بِكر، والبِكْرُ: التي لم تُرضِع قبل ولدِها الأول شيئًا، فوَلَدُها بِكْرٌ وهي بِكْرٌ وأبوهُ بِكر[٢]. قال الشاعر:

يا بِكْرَ بِكْرَيْنِ ويا خِلْبَ الكَبِدْ أصبحتَ مِنّي كَذِراعٍ في عَضُدْ[٣]

ومنه[٤] قول الآخر:

نحنُ صَبَحْنا عامرًا في دارِها خيلاً تَعَادى طَرَفَيْ نَهارِها

عشيَّةَ الهلالِ أو سِرارها[٥]

لا يجوز أن يكون الضمير في (سرارها) عائدًا إلى (ليلة الهلال)؛ لِما بينهما من البُعد، إذ الهلال من أولِ ليلةٍ في الشهر إلى الثالثة، و(السِّرار) في آخر الشهر،

(١) ينظر: الصحاح: (غيل).

(٢) ينظر: إكمال الأعلام بتثليث الكلام: ٧٢/١. قال ابن مالك: «الشابّ الذي لم ينكِح، والشابّةُ التي لم تُنكَح، والبقرة التي لم تَحمِل، وأوّلُ ولدِ الوالِدينِ من الناسِ والإبلِ، وكلا والِدَي أولِ ولد، والنار التي لم تقبس من نار، والحاجة التي لم تُسبَق بغيرها، وأول كلِّ أمر». ويُقال: أشدُّ الرجالِ بِكْرُ ابنُ بِكرَيْنِ. ينظر: تهذيب اللغة: ١٢٧/١٠.

(٣) البيت من الرجز وهو للكميت الأسدي في ديوانه: ١١٠.

(٤) أي: ومن شواهد عود الضمير على غير مذكور.

(٥) البيت من الرجز وهو بلا عزوٍ في: تهذيب اللغة: (سر)، والمحكم والمحيط الأعظم: (سرر)، ولسان العرب: (سرر).

وقد يستسرُّ القمر ليلةً أو ليلتين[١]، وذا كما تراهُ بَوْنٌ بعيد، فقد دلَّ ما ذكرناه أنّ الهاء في (سرارها) راجعة إلى (ليلة) محذوفة؛ لدلالة الحال عليها، وإنما شاع هذا ومُثُلُهُ لوقوع الشركة في تناول الليل للكلّ، إذ كان جنسًا واحدًا[٢].

ومنه قول الآخر:

ووجهٍ مشرقِ النَّحْرِ كأنْ ثَدَيَيْهِ حُقّانِ[٣]

الهاء عائدة إلى صاحب الوجه وإنْ لم يُذكَر، إذ ليس في البيت ما يجوز أن تعود إليه.

وقول الآخر:

ومُرَّةُ يَحْميهِم إذا ما تَبَدَّدوا ويَطْعَنُهُم شَزْرًا فأبرحْتَ فارسا[١]

---

(١) ينظر: مقاييس اللغة: ٦٧/٣، وفيه: «ومن ذلك السِّرارُ، والسِّرار وهو ليلةَ يستسرُّ الهلالُ، فربّما كان ليلةً، وربّما كان ليلتين إذا تمَّ الشهر».

(٢) ذكر المؤلف أنّ الهاء عائدة إلى (ليلة) محذوفة. والصواب أنّها عائدة إلى (عشيّة)؛ لأنّ الشاعر لم يذكر لفظ (الليلة)، اللهمَّ إلّا إنْ كان يريد الحَمل على معناها. والشاعر أضاف (السرار) إلى (العشية) لاعتقاده أن استسرار القمر في العشيّات، كما أنّ طلوعه فيها. ينظر: شرح ديوان الحماسة للمرزوقي: ٣٧٧/١.

(٣) البيت من الهزج، وهو من شواهد سيبويه الخمسين التي لم يعرف لها قائل. ينظر: الكتاب: ١٣٥/٢، وخزانة الأدب: ٢٩٨/١٠. وروي صدر البيت روايات أخرى، هي: (وصدرٍ مشرق النحر)، و(ونحرٍ مشرقِ اللونِ)، و(وصدرٍ مشرقِ اللونِ). ينظر: أمالي ابن الشجري: ٣٦٢/١، والإنصاف في مسائل الخلاف: ١٩٧/١، وشرح الرضي على الكافية: ٣٧٠/٤، واختار المؤلف الرواية الأولى لموافقتها للشاهد، أما الروايات الأخرى فلا شاهدَ فيها.

فالحميُّ غيرُ المطعون[٢]، وهذا كمسألتنا فتأمّلْهُ تجدْهُ كما ذكرنا؛ لدلالة الحال عليها.

[إجمالٌ على إرادة معنى التفصيل (الإيجاز)]

وإجمالُ الكلامِ في مذهب العرب غيرُ مُستَنكَر، حتى إنّهم يُدخِلونَ إحدى[٣] القصتين في الأخرى، فيظنّ السامع أنهما قصّةٌ واحدة عن شخصٍ واحد حتى يأتيَ التفسيرُ فاصلاً ورادًّا كلَّ كلامٍ إلى موضعِه، فمِن ذلك قولُهُ عزّ وجلّ: ﴿وَقَالُواْ لَن يَدۡخُلَ ٱلۡجَنَّةَ إِلَّا مَن كَانَ هُودًا أَوۡ نَصَٰرَىٰۗ﴾[٤]، هذا ـ كما تراه ـ جملةٌ واحدة مع إبهام القائلين، وأصلُهُ من كلامين، فقد جاء مُجْمَلاً من غيرِ تفصيل، وأصلُ هذا أنّ يهودَ المدينةِ ونصارى نَجْران اجتمعوا عند النبي ﷺ /٢و/ مختصمين، فقالت النصارى: لا يدخلُ الجنّةَ إلا نصرانيّ[٥]، وقالت اليهود: لا يدخلُ الجنّةَ إلا يهوديّ[٦]، فمزج القولين كما ترى، وألغى القائلين إيجازًا واختصارًا[٧].

---

(١) البيت من الطويل، وهو للعباس بن مرداس في ديوانه: ٧١، وينظر: الكتاب: ١٧٤/٢.

(٢) يقصد الضمير (هم) في (يحميهم) و(يطعنهم) لا يعود إلى فئة واحدة، فلا يمكن أن يحمي جماعة من الناس ويطعنهم في الوقت نفسه.

(٣) في الأصل: (أحد).

(٤) سورة البقرة: من الآية١١١.

(٥) في الأصل: (نصرانيًّا).

(٦) في الأصل: (يهوديًّا).

(٧) ينظر: جامع البيان: ٥٠٧/٢.

ومِثلُهُ قوله عز وجل: ﴿حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصۡرُ ٱللَّهِۗ أَلَآ إِنَّ نَصۡرَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ﴾[1]، هذا أيضًا إجمالٌ يقتضي التفصيل حتى يستند كلُّ قولٍ إلى قائله، وأصلُهُ: أنّ كلَّ أمّةِ نبيٍّ قالت لنبيِّها حين استبطؤوا النصر: متى نصرُ الله؟ فأجابهم الأنبياء: ألا إنّ نصرَ اللهِ قريب[2]. فهذا تفصيلُ إجمالِ هذا الكلام، وليس المراد بهذا رسولاً[3] بعينه؛ لأنّ الألف واللام هاهنا لاستغراق الجنس[4]، فهو صالحٌ لتناول كلِّ رسولٍ على طريق البدل[5].

ومنه قوله: ﴿قَالَتۡ إِنَّ ٱلۡمُلُوكَ إِذَا دَخَلُواْ قَرۡيَةً أَفۡسَدُوهَا وَجَعَلُوٓاْ أَعِزَّةَ أَهۡلِهَآ أَذِلَّةٗۖ وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾[6]، قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ يَفۡعَلُونَ﴾كلام منقطع مما قبله وليس من كلام بلقيس، وإنما الخبر عنها إلى قوله: ﴿أَذِلَّةٗ﴾، وباقي الآية فيه قولان: أحدهما: أن يكون

---

(١) سورة البقرة: من الآية٢١٤.

(٢) يعد هذا التوجيه أحد الآراء المتكلّفة في تفسير الآية الكريمة، والتوجيه المعتَمَد أنّ الرسول كان قد عَلِمَ مِن الله تعالى أنّهُ يَنصرُهُ إلا أنّه ما عَيَّنَ له الوقت في ذلك، فقال عند الشدّة والضيق: (متى نصرُ الله)، حتى إنّه إنْ عَلِمَ قُرب الوقت زال هَمُّه وطابَ قلبُه. والذي يدلُّ على صحّة ذلك أنه قال في الجواب: (ألا إنّ نصر اللهِ قريب)، فلمّا كان الجوابُ بذِكر القُرب دلَّ على أنّ السؤال كان واقعًا عن القرب، لا عن الشكّ والارتياب. فيكون (متى نصرُ الله) من قول الرسول والمؤمنين، ويكون (ألا إنّ نصر الله قريب) من قول الله تعالى. ينظر: المحرر الوجيز: ٢٨٧/١، والتفسير الكبير: ٣٨٠/٦، والجامع لأحكام القرآن: ٣٥/٣.

(٣) في الأصل: (رسول).

(٤) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٨٧/١، والجامع لأحكام القرآن: ٣٥/٣.

(٥) وقيل: هو اليسع عليه السلام، وقيل: شعيب عليه السلام، وقيل: هو نبيُّنا محمد ﷺ. ينظر: البحر المحيط: ٣٧٥/٢.

(٦) سورة النمل: ٣٤.

من كلام الله عز وجل[١]، والآخر: أن يكون من جملة كلامها[٢]، ذكر القول الأول الزجّاج[٣].

ومنه قوله عز وجل: ﴿إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ۝٣٤ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُم بِسِحْرِهِۦ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾[٤]، هذا من الأول مجمل ممزوج كلامين من متكلمين، وأصله: أنّ الملأ قالوا: إنّ هذا لساحرٌ عليم... إلى قوله: أرضكم، فقال فرعون مجيبًا لهم: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾[٥]،﴿قَالُوٓاْ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ﴾[٦]، فهذا يوضّح ما أجمله، فجاء هذا مجملاً وأصله التفصيل.

ومثله من السنّة قوله ﷺ: (الطِّيَرةُ شِركٌ، ولكنّ الله يُذهبهُ عنه بالتوكّل)[٧]، وإنّما قولُ النبي ﷺ من هذا الكلام أجمع[٨]: (الطِّيَرةُ شرك) فحَسْب، وباقي الحديث

---

(١) هو قول ابن عباس ﷺ كما في: المحرر الوجيز لابن عطية: ٢٥٨/٤، وينظر هذا القول في: معاني القرآن للفراء: ٤٨/٢، وجامع البيان للطبري: ٤٥٤/١٩، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج: ١١٩/٤.

(٢) ينظر: المحرر الوجيز: ٢٥٨/٤. وذكر الفراء وجهًا آخر، وهو أنّه من قول سليمان ﷺ. ينظر: معاني القرآن: ٤٨/٢.

(٣) هو إبراهيم بن السريّ بن سهل، أبو إسحاق الزجّاج (ت٣١١هـ). تنظر ترجمته في: تاريخ بغداد: ٦١٣/٦، ونزهة الألباء: ١٨٣.

(٤) سورة الشعراء: ٣٤-٣٥.

(٥) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٨٧/١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٣٦٤/٢، وذكر الزجّاج أنه يجوز أن يكون قوله: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾ من قول الملأ لفرعون وخاصته، أو لفرعون وحده، على معنى: ماذا تأمر أنت وحدك.

(٦) سورة الشعراء: من الآية ٣٦.

(٧) ينظر: مسند أحمد بن حنبل: ٢١٣/٦، والمستدرك على الصحيحين: ٥٩/١.

(٨) في الأصل: (أجمعًا).

من كلام عبد الله بن مسعود[١]، وهو راوي هذا الحديث[٢] /٢ظ/ عن النبي ﷺ، فقد خلط كلامه بكلام النبي ﷺ من غير فصل على عادة العرب في خلط الكلامين.

[تأويل مشكل قصة فرعون في سورتي الأعراف والشعراء]

وأما قصة فرعون في سورة الشعراء[٣] فمشكلة لِما فيها من الحذوف؛ وذلك أنّ في سورة الأعراف قد أُسند القول إلى الملأ[٤] وهو: (هذا ساحر عليم)، وفي الشعراء أُسند إلى فرعون في قوله تعالى بعد قوله: ﴿فَأَلْقَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ ثُعْبَانٌ مُّبِينٌ ۝٣٢ وَنَزَعَ يَدَهُۥ فَإِذَا هِيَ بَيْضَآءُ لِلنَّٰظِرِينَ ۝٣٣ قَالَ لِلْمَلَإِ حَوْلَهُۥٓ﴾[٥] إلى قوله: ﴿فَمَاذَا تَأْمُرُونَ﴾[٦]، وهذا كل الإشكال أن يسند القول مرة إلى الملأ، وأخرى إلى فرعون.

تأويلُه واللهُ الموفِّق: أنّ فرعون لـمّا بدا له من الآيات ما بهره وخالط لُبَّهُ بُهِتَ فلم يُحِرْ جوابًا ولم يعلم ماذا يقول، فقال للملأ مستخرجًا ما عندهم: (ما تقولون في هذا)، ثم حُذف هذا القول لتقدُّم تفسيره في الأعراف، ثم رجع القول إلى الملأ على ما أخبر عنهم في سورة الأعراف[٧]، فقول فرعون محذوف مقوله، وقول

---

(١) ينظر: النهاية في غريب الحديث: ١٥٢/٣، وفتح الباري: ٢١٣/١٠، ونيل الأوطار: ٢١٧/٧.

(٢) ينظر: مسند أحمد: ٢١٣/٦، والمصادر الثلاثة السابقة.

(٣) وهي المذكورة قبل قليل في الآيات: ٣٤-٣٦.

(٤) قال تعالى من سورة الأعراف: ١٠٩-١١١: ﴿قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَّ هَٰذَا لَسَٰحِرٌ عَلِيمٌ ۝١٠٩ يُرِيدُ أَن يُخْرِجَكُم مِّنْ أَرْضِكُمْ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ۝١١٠ قَالُوٓا۟ أَرْجِهْ وَأَخَاهُ وَأَرْسِلْ فِى ٱلْمَدَآئِنِ حَٰشِرِينَ﴾.

(٥) سورة الشعراء: ٣٢-٣٤.

(٦) سورة الشعراء: من الآية ٣٥.

(٧) تنظر الآيات: ١٠٧-١١٢ من سورة الأعراف.

الملأ محذوف؛ لأنه يجب أن يقابل استنطاق فرعون عن هذه الحال بـ (قالوا إن هذا...).

وحَذْفُ القول كثيرٌ في القرآن وغيرِه، فمنه: ﴿وَيَتَفَكَّرُونَ فِي خَلْقِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا﴾[١]، أي: يقولون: ربَّنا ما خلقتَ هذا باطلاً[٢]. ومثلُهُ: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ ۝٢٣ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾[٣]، أي: يقولون: سلامٌ عليكم[٤]، وهذا كثير[٥].

وقد جاء في حذف المقول قول الشاعر:

وقالتْ فلَمَّا أَفْرَغَتْ في فُؤادِهِ وعينيهِ منها السِّحرَ قُلْنَ له قُمِ[٦]

فالقول هاهنا موجود ولم يوجد مقوله[٧]، فحمّله من المعاني مهما احتمل تجده محذوفًا مرادًا لدلالة قرينة الحال عليه كما بيّنا فيما تقدّم.

---

(١) سورة آل عمران: من الآية ١٩١.

(٢) ينظر: مجاز القرآن: ١١١، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤٩٩/١.

(٣) سورة الرعد: ٢٣-٢٤.

(٤) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٦٢/٢، وجامع البيان: ١٢٦/٦، ومعاني القرآن وإعرابه: ٢٠٨/١، والمحرر الوجيز: ٣١٠/٣.

(٥) ينظر: إعراب القرآن للنحّاس: ٥٧/٣، والمحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات: ١٠٩/١، والمسائل السفرية: ٢٨، وورد فيه أنّ أبا عليّ قال في حذف القول: «وهو من حديث البحر قُل ولا حرج».

(٦) البيت من الطويل، وهو لأبي حيّة النميري في شعره: ١٧٤.

(٧) أوّلَ المرزوقيُّ لفظ (قالتْ) بـ (تكلمتْ)، إذ قال: «إنْ قيل: أينَ مفعول (قالت)؟ قلت: إنه هنا في معنى (تكلمت)، فاستغنى عن المفعول، ومثله قول عمر بن أبي ربيعة: (لحاجةِ نفسٍ لم تَقُلْ في جوابها)، أي: لم تتكلم». شرح ديوان الحماسة: ٩٥٨، وديوان عمر بن أبي ربيعة: ٩١.

ومنه قولُهُ عزّ وجلّ: ﴿وَلَا يَحۡزُنكَ قَوۡلُهُمۡۘ إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًاۚ﴾[1]، مقتضي المصدر وهو لفظة (قولُهم) محذوف، إذ لا يجوز أن يكون قولُهُ: ﴿إِنَّ ٱلۡعِزَّةَ لِلَّهِ﴾ متعلَّقَهُ ولا مقتضاه[2]؛ لِمَا يؤدي إليه من فسادِ المعنى وقُبحِهِ؛ لأنّه يصير المعنى: أنّه يَحزُنُهُ ﷺ إفرادُ العزّةِ للهِ عزّ وجلّ، وهذا ظاهر الفساد[3].

فاستنطاقُ /٣و/ فرعونَ للملأ بما عندهم من حال موسى هو السبب بقولهم: (أرجِهْ وأخاه)، وقولُ الملأ مسبَّبُهُ، وقد ظهر هذا في سورة الشعراء منبّهًا على حذفه في سورة الأعراف[4].

وإنّما دعانا إلى هذه التقديرات الحذر[5] ممّا يُتَوهَّمُ من التناقض في القصّتين، إذ كانتا في المعنى واحدة، ومَخرجُها في الموضعين مَخْرَجُ الخبر عن حالةٍ جَرَتْ هذا شرحُها، والخبر لا يُباينُ المُخبَرَ به فكيف والمُخبِرُ اللهُ سبحانه

(١) سورة يونس: من الآية ٦٥.

(٢) لذلك الوقف لازم عند القراءة على لفظ (قولهم). ينظر: المكتفى في الوقف والابتدا: ١٧٥، والبرهان في علوم القرآن: ٩٦/٣.

(٣) ينظر: معاني القرآن للفراء: ٤٧١/١.

(٤) ذكر ذلك الخطيب الإسكافي باختصار في قوله: «إنّ قولَ الملأ فيما حكاه الله تعالى في سورة الأعراف قولُ فرعون، أدّاه عنه رؤساءُ قومِهِ إلى عامّة أصحابه، والدليل على أنّ ذلك قوله، وأنّهم فيه مؤدّو رسالةٍ عنه قولُ العامّة في جوابه: ﴿أَرۡجِهۡ وَأَخَاهُ﴾ [سورة الأعراف: ١١١]، فكان هذا خطابًا لفرعون ولم يكن للملأ، إذ لو كان لهم لكان: (أرجوه وأخاه)، وإذا كان كذلك لم يخالف ما قاله في الشعراء من أنه: ﴿قَالَ لِلۡمَلَإِ حَوۡلَهُۥٓ﴾ [الشعراء: ٣٤] بل يكون هو البادئ بذلك لمن حوله ليؤدوا إلى مَن بَعُدَ عنه قولَهُ». درّة التنزيل وغرة التأويل: ٦٤٧/٢.

(٥) في الأصل: (حذارًا). وأثبتُّ الصواب في المتن لخلو الجملة من فاعل (دعانا) في رواية النصب.

وتعالى، وهو تقدّستْ أسماؤهُ وجَلَّت آلاؤُه كما أخبر عن نبيّه موسى بقوله: ﴿فِي كِتَٰبٍ لَّا يَضِلُّ رَبِّي وَلَا يَنسَى﴾[1]، والقرآن المجيد ـ جلَّ منزلُهُ ـ منزَّهٌ عن وجود التناقض والتباين في ألفاظه وأخباره.

[أنواع الحذف وأماكنه]

ولا يهولَنَّكَ هذه الحذوف أنْ تراها على ما وُصِفَ لك، فقد جاء في القرآنِ والسُّنّةِ والشعر أمثالُها ممّا يُزيلُ نِفَار الطباع، ويوطّدُ لقبولها خروقَ الأسماع[2]، فمنه ما فيه حذفٌ واحد، ومنه ما فيه حذفان، فالذي فيه حذفٌ واحدٌ على ضربين:

أحدهما: حذفٌ مأنوسٌ به، وقد جاء مجيئًا صالحًا يكاد أن يُلحِقَهُ بالقياس لفَوتِهِ العَدَّ، ومجاوزتِهِ الحَصْرَ والحَدَّ، كحذف المضاف إليه[3].

الثاني: حذفٌ شاذٌّ[4]، ولا يُفهمُ معنى ما حُذف منه إلا بردِّهِ إليه، كقول الله عز وجل: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِۦٓ أَذًى مِّن رَّأْسِهِۦ فَفِدْيَةٌ﴾[5]، والمرضُ وأذى[1] الرأس لا

(١) سورة طه: من الآية ٥٢.

(٢) قال الجرجاني في دلائل الإعجاز: ١٤٦/١: «هو بابٌ دقيقُ الـمَسْلك، لطيفُ المأخذ، عجيبُ الأَمر، شبيهٌ بالسِّحْر، فإنكَ ترى به تَرْكَ الذِّكْر، أَفْصَحَ من الذِّكْر، والصمتَ عن الإفادةِ، أَزْيَدَ للإفادة، وتَجدُكَ أَنْطَقَ ما تكونُ إذا لم تَنْطِقْ، وأَتمَّ ما تكونُ بيانًا إذا لم تُبِنْ».

(٣) نحو: (رَبِّ اغفر لي) بتقدير: (ربي). وينظر: حذف المضاف إليه في: مغني اللبيب: ٨١٤. ولو أنه مثّل بحذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه لكان خيرًا، أمّا حذف المضاف إليه وإبقاء المضاف على ما كان عليه قبل الحذف فهو قبيح وليس مجاوزًا للحصر والعدّ. ينظر: اللمحة في شرح الملحة: ٤٣٩/١. أمّا حذف المضاف إليه من غير إبقاء المضاف على حاله قبل الحذف فهو جائز، كحذف ما تضاف إليه (كل) والتعويض عنه بتنوين العوض، وحذف ما تضاف إليه الغايات كـ (قبلُ وبعدُ...) ومسألة (قَطَعَ اللهُ يدَ ورِجْلَ مَن قالها). ينظر: الأصول في النحو: ١٤٢/٢.

(٤) لو قال: (حذفٌ غير مأنوس به، أو حذف لا يستندُ إلى قاعدة، وإنما يُفهم من سياق الكلام) لكان أفضل.

(٥) سورة البقرة: من الآية ١٩٦.

يُوجِبانِ الفدية؛ لِمَا يُفضي إليه من المشقّة، فعلمنا بهذه القضية أنّ هاهنا محذوفًا مرادًا مثبتًا للحكم، وتقديره والله أعلم: (فَحَلَقَ)[٢].

وكذلك ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغْسِلُوا۟ وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ﴾[٣]، هذا أمرٌ يُوجِبُ ملابسةَ الماءِ على كلِّ قائمٍ إلى الصلاة، والله أرأف بعباده من تكليفِ ما لا يكادُ يُستطاعُ لولا المحذوف منه، وتقديره والله أعلم: إذا قمتم عن حَدَثٍ مُزِيلٍ للطهارة[٤].

ومِثلُ /٣ظ/ هذا من السنّة قوله ﷺ: (ويلٌ للأعقابِ من النار)[٥]، ظاهرُ هذا اللفظ يُؤْذِنُ الأعقاب بالصِّلاء لولا ما حُذِف منه، تقديرُهُ: الأعقاب التي لم تستوعب غسلاً في الوضوء[٦]. ومنه قول الشاعر:

وأَهْلَكَ مُهْرَ أبيكَ الدَّوا ءُ ليسَ لَهُ مِنْ طَعَامٍ نَصِيْبْ[٧]

والدواءُ لا يكون مُهلِكًا، وإنما أراد: فَقْد الدواء، فحذف[١]. ومثله قول الآخر:

---

(١) في الأصل: (واذا).

(٢) ينظر: تفسير البغوي: ٢٤٨/١، والتفسير الكبير: ٣٠٦/٥، والعدة في أصول الفقه: ١٥٣، والبيان في مذهب الإمام الشافعي: ٣٩٧/٤، والبحر المحيط في أصول الفقه: ٢١٣/٤.

(٣) سورة المائدة: من الآية ٦.

(٤) ينظر: الرسالة للشافعي: ٢٣٠، والأصول للسرخسي: ١٨٠/٢.

(٥) ينظر: صحيح البخاري: ٢٢/١، وصحيح مسلم: ٢١٤/١.

(٦) ينظر: شرح النووي على صحيح مسلم: ١٢٩/٣، وعمدة القاري شرح صحيح البخاري: ٢٣٧/٢.

(٧) البيت من المتقارب، وهو لثعلبة بن عمرو العبدي في: المفضليات: ٢٥٤/١، ولسان العرب: (جحل).

وَلِي مِنكِ أَيَّامٌ إذا شَحَطَ النَّوَى طِوَالٌ ولَيْلاتٌ تَزُوْلُ نُجُومُها[٢]

يريد: تَزولُ نُجُومُها ببُطْء مُحْدث صفةَ الزوال[٣]، ولولا رَدُّهُ إلى اللفظ لفسد المعنى.

الثاني: مِمّا فيه حذفان أيضًا على ضربين: أحدهما يتتالى فيه الحذف، والآخر بخلافه. الأول قولُ اللهِ عز وجل: ﴿فَـَٔامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَا تَقُولُواْ ثَلَٰثَةٌ ٱنتَهُواْ﴾[٤]، هاهنا حذفان تقديرهما: (ولا تقولوا هو)، وبعدَهُ حذفٌ آخر تقديره: (ثالث)[٥]. ويؤيد هذا قولُهُ عز وجل في الآية الأخرى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾[١].

(١) ينظر: تهذيب اللغة: ١٥٩/١٤، والتمام في تفسير أشعار هذيل: ٦٩-٧٠، والمخصص: ٤٤٠/٤.

(٢) البيت من الطويل، وهو لكُثَيِّر عزّة في ديوانه: ١٤٢.

(٣) فسّر المؤلف الزوال بمعنى الذهاب. وفُسّر بغير ذلك، يُقال: (لَيلٌ زائلُ النجوم): إذا وُصف بالطول، أي: تلمعُ نجومُهُ ولا تغيب. وعلى هذا التفسير لا شاهدَ في البيت. ينظر: تهذيب اللغة: (زول)، وأساس البلاغة: (زول)، وتاج العروس: (زول).

(٤) سورة النساء: من الآية١٧١.

(٥) فيكون التقدير على هذا التوجيه: (لا تقولوا هو ثالثُ ثلاثةٍ)، فحُذف (هو) و(ثالث) حذفًا متتاليًا. وهذا هو مذهب أبي علي الفارسي في توجيه الآية الكريمة فيما نُقل عنه. وذهب الفرّاء إلى أنّ التقدير: (لا تقولوا الآلهةُ ثلاثةٌ)، كنايةً عن الله سبحانه والنبي عيسى وأمه مريم عليهما السلام بدليل قوله تعالى: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقدّره الزجّاج: (لا تقولوا آلهتُنا ثلاثة)، وذكر بعضُ المفسرين أنّ النصارى يعتقدون أنّ الله تعالى أقانيمُ ثلاثة، متمثلة في الأب

ومِثلُهُ من السّنّة قوله ﷺ: (الـمَعْدِنُ جُبَار)[٢]، هذا أيضًا فيه حذفان، تقديره: حافِرُ الـمعدِنِ جُبَار، ثُمّ: دَمُ حافِرِ الـمعدِنِ جُبَارٌ[٣].

وقال أبو النجم[٤]:

في يومِ حَرٍّ رَكَدَتْ جَوزاؤُهُ[٥]

تقديره: في يومِ حرٍّ رَكَدَ حرٌّ جوزائِهِ، ثم حذفٌ آخر وهو: رَكَدَ حرٌّ طلوعِ جوزائِهِ[٦].

والابن وروح القدس، فأقنومُ الأب يمثل الذات، وأقنوم الابن يمثل العلم، وأقنوم روح القدس يمثل الحياة. فإذا صحَّ ذلك عنهم فإنّ التقدير يكون: (لا تقولوا اللهُ ثلاثةٌ). ينظر: معاني القرآن للفراء: ٣٨/١-٣٩، ومعاني القرآن وإعرابه: ١٣٥/٢، والكشاف: ٥٩٣/١، والتفسير الكبير: ٢٧١/١١-٢٧٢، والبحر المحيط: ١٤٤/٤. والحذف في التوجيهات المذكورة حذفٌ واحد عدا ما ذكره الفزراني ومن قبله أبو علي.

(١) سورة المائدة: من الآية ٧٣.

(٢) صحيح البخاري: ١١٠/٣. فسّر ابن الجوزي هذا الحديث بقوله: «الـمَعْدِنُ: اسمٌ لكلِّ ما فيهِ شيءٌ من الخصائص المنتفَعِ بها كالذهب والفِضّة والياقوت والزبرجد والصفر والزجاج والزئبق والكحل والقار والنفط وما أشبه ذلك، فاستأجر قومًا لحفره فينهار عليهم، فدماؤهم هدر». كشف المشكل من حديث الصحيحين: ٣٥٦/٣.

(٣) الجُبَارُ من الدم: الهَدْر. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: (جبر).

(٤) الفضل بن قدامة العجلي، أبو النجم، من بني بكر بن وائل. من أكابر الرجّاز. تنظر ترجمته في: معجم الشعراء: ٣١٠، والأعلام: ١٥١/٥.

(٥) الشاهد من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي في ديوانه: ٥٣، برواية: (قيظ) بدل (حرّ).

(٦) الجوزاء: من بروج السماء، سُمّيت بذلك لأنّها معترضة في وسطها. ويقال: (لأبكيَنَّكَ الجوزاءَ)، أي: طولَ طلوعِ الجوزاءِ. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: (جوز).

الضرب الثاني: مما فيه حذفان اعتورَا حواشيَ ألفاظهِ، فمنه قول الله عز وجل: ﴿قُلْ مَا يَعْبَؤُا بِكُمْ رَبِّي لَوْلَا دُعَاؤُكُمْ﴾[١]، هنا حذفان، حذفُ المضاف عند قوله: (بكم)، أي: بعذابكم، والآخر: حذف مفعولٍ تقديرُهُ: لولا دعاؤكم الشِّركَ بالله سبحانه وتعالى[٢]، وفيه أقوالٌ هذا أحدُها[٣].

ومِثلُهُ من السُّنّة قوله ﷺ: (صلاةُ النهارِ عَجْماءُ)[٤]، تقديره: قراءةُ صلاةِ النهارِ قراءةٌ عَجماءُ[٥]، فـ (عَجماء) صفة للقراءة لا للصلاة، إذ ليس كلُّ الصلاةِ قراءة.

وقال جرير[٦]:

لَوَ اَنّ اللهَ فضَّلَ سَعْيَ قومٍ صَفَتْ لَكُمُ الخِلافةُ والعُهُودُ[٧]

(١) سورة الفرقان: من الآية ٧٧.

(٢) في تفسير البغوي: ٤٦٠/٣ أنّ أحد الأقوال في معنى الآية الكريمة: ما يُبالي بمغفرتكم لولا دعاؤكم معه آلهةً.

(٣) ينظر: المصدر نفسه.

(٤) ينظر: مصنف ابن أبي شيبة: ٣٢٠/١.

(٥) الأعجم: كلُّ ما لا يقدِرُ على الكلام، لذلك سمّيت البهيمة عجماء لأنها لا تتكلم. وصلاة النهار عَجماء لأنها لا تُسمَعُ فيها القراءة. ينظر: تفسير غريب ما في الصحيحين: ٢٩١، والفائق في غريب الحديث: ٣٩٥/٢، والنهاية في غريب الحديث والأثر: ١٨٧/٣.

(٦) هو جرير بن عطية بن حذيفة الخَطَفى بن بدر الكلبيّ اليربوعي. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء: ٤٥٦/١ فما بعدها.

(٧) البيت من الوافر، وهو في ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب: ٢٩٠.

ومعلومٌ أنّ الله عزّ وجل فضّل سعيَ قومٍ على آخرين، وفي الكلام حذفان لا يَصلُحُ معنى البيت /٤و/ إلا بإرادتهما مقدَّرَينِ فيه، وتقديرهما: لولا أنّ الله فضَّلَ سعيَ قومٍ لَمَا صَفَتْ لكم الخلافةُ والعهودُ.

وإنّ ما دعانا إلى إيرادِ هذه الشواهد كلّها تأليفُ الطباع بالحذوف، وتسكينُ النفوس إلى ما لم يكن لها بالمألوف.

[العودة إلى أدلة عود الضمير إلى غير المذكور]

وممّا يقوّي أنّ الضمير قد يعود إلى غير المذكور في اللفظ بقرينةِ حالٍ تَصرِفُ عنه ذلك إلى غيره قولُهُ عز وجل حكايةً عن يوسف عليه السلام: ﴿وَقَالَ لِفِتْيَٰنِهِ ٱجْعَلُوا۟ بِضَٰعَتَهُمْ فِى رِحَالِهِمْ لَعَلَّهُمْ يَعْرِفُونَهَآ﴾[1]، يمتنع أن تعود الهاء على (البضاعة) من قِبَلِ أنّ الإنسان لا تُتَصَوَّرُ جهالتُهُ لبضاعتِهِ التي بها يتكسّب وفيها يتقلّب، وهي سبب معاشِهِ وحياتِه، هذا مع قرب العهد بها من غير أن يطولَ عليه أمَد أو يتقادم بها عهد، ولو فرضنا أنّ هذا قد يوجد في آحاد الناس لجمودِ فَهْمٍ أو لضعفِ حسٍّ أو لنوعٍ من أنواع الاختلال، فكيف يوجد في عصابةٍ ألبّاء[2] عقلاء أنبياء أولاد أنبياء، ومِثلُ هذا معدومٌ في حقِّ هؤلاء البتّة، فإذا ثبتَ هذا لِما ذكرناه وقررناه وأنّ الضمير لا يَحسُنُ عَودُهُ على (البضاعة) حَسُنَ إذن عَوْدُهُ إلى لفظٍ مؤنث يَحسُنُ أن تكون هذه الهاء كنايةً عنه؛ لأنها ضمير المؤنث، ومن هاهنا وقع الاشتباه في الأذهان، إذ كانت (البضاعة) مؤنثة، والهاء ضمير المؤنث، فيَحسُنُ حينئذٍ أن يكون المقدَّرُ

(١) سورة يوسف: من الآية٦٢.

(٢) في الأصل: (اللبا).

هاهنا: لعلهم يعرفون الفَعْلةَ أو النعمةَ أو الحسنة[١]، ألا ترى أنّك تقول: كلُّ نعمةٍ فَعْلة، وليس كلُّ فَعْلةٍ نعمة، وكذلك التقدير في (الحسنة)، فحَسُنَ إذن تقدير (الفَعْلة) دون غيرِها[٢]، ولهذا جاء بعده: ﴿إِذَا ٱنقَلَبُوٓاْ إِلَيۡهِمۡ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾[٣]، و(لعلَّ) تَرَجٍّ[٤] وتوقُّع[٥]، وعِرفانُ البضاعة لا يُتَرَجّى ولا يُتَوَقَّع لِمَا /٤ظ/ بيّنّاه من بُعْدِ الجهالةِ بها، وممّا يؤكّدُ أنّ تقدير (الفَعْلة) أولى من تقدير سواها مع ما قدّرناه أنّ غرض يوسف إنما كان مصروفًا[٦] لتنبيههم على هذا الصُّنْع الجسيم، فيعلمون أنّ مثل هذا لا يَصدُرُ إلّا عن مَلِكٍ كريمٍ، عالي[٧] الهمّةِ، شريف النفس، يَصغُرُ إخراجُ هذا القدر في جَنْبِ كِبَرِ نَفْسِه، أو ذي قرابةٍ شفيق، حَسَّنَ عطفَهُ على هذا الجميل قُربُ الرَّحِم، فلهذا قال: (لعلَّهم يرجعون)، هذا يقوّي ويؤكّد ما شرحناه في صدر هذه المسألة[٨].

---

(١) جعل بعضهم الهاء ضميرًا للكرامة، والتقدير: لعلهم يعرفون كرامتي عليهم. ينظر: تفسير السمرقندي: ٢٠٠/٢، والمحرر الوجيز: ٢٥٩/٣، وبعضهم فسّرها بالبضاعة. ينظر: تفسير السمعاني: ٤٥/٣، وتفسير الخازن: ٥٣٩/٢.

(٢) وردَ في الحاشية ما نصُّهُ: «وما جرى هذا المجرى، والأليق أن تقدر (الفعلة)؛ لأنها أعمُّ من (النعمة) و(الحسنة)».

(٣) سورة يوسف: من الآية ٦٢.

(٤) في الأصل: (ترجي).

(٥) ينظر: الجنى الداني: ٥٨١.

(٦) في الأصل: (محذوفًا).

(٧) في الأصل: (عالٍ).

(٨) في الأصل: (المسلمة).

ومما يَزيدُ ما ذكرناه إيضاحًا ويُكسِبُ الصدورَ لقبولِهِ انشراحًا قولُهُ عزّ وجلّ في سورة القصص: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا قَالُوا۟ لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓ ۚ أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟ بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۖ قَالُوا۟ سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓا۟ إِنَّا بِكُلٍّ كَٰفِرُونَ﴾[1]، ألا تراه كيف ثنّى في قوله: ﴿سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾، ولم يذكر (هارون) في هذه الآية البتّة[2]؛ لكن لـما اتّحدا في أداء الرسالة والنهوض بأعباء النبوة حتى صارا كالشخص الواحد في النهوض بذلك، حَسُنَ أن يُخبر عنهما بلفظ التثنية تارةً؛ تنبيهًا على الأصل، وبلفظ التوحيد أخرى؛ لأنّهما صارا كالنفسِ الواحدة. وهذا من غوامض أسرار القرآن فتأمّله ترشدْ إن شاء الله تعالى.

ويحتمل أن يكون التقدير: أوَلَم يكفروا بما أوتِيَ موسى وهارون، ثم حُذف (هارون) للإيجاز والاختصار ولدلالة قرينة الحال، فتكون التثنية على[3] هذا قد جاءت على الأصل، ويؤيد هذا قوله عز وجل في الآية الأخرى: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَىٰ وَهَٰرُونَ ٱلْفُرْقَانَ وَضِيَآءً وَذِكْرًا لِّلْمُتَّقِينَ﴾[4]، فيكون ذِكْرُهُ هنا منبّهًا على حذفه هناك[5].

---

(١) سورة القصص: ٤٨.

(٢) قيل في توجيه لفظة (سحران) عدة أقوال، منها: السحران هما التوراة والقرآن، أو التوراة والإنجيل، ومنها: موسى وعيسى عليهما السلام، أو موسى ومحمد عليهما صلوات الله وسلامه بدليل قراءة بعضهم: (ساحران)، والقائل هم كفار قريش، وقيل: هما موسى وهارون عليهما السلام. ينظر: جامع البيان: ١٩/٥٨٧-٥٩٠. وتوجيه المؤلف خاص بالقول الأخير، ولا يَصدُقُ على بقية الأقوال.

(٣) (على) مكررة في الأصل.

(٤) سورة الأنبياء: ٤٨.

(٥) في الأصل: (فيكون ذكره هناك منبهًا على حذفه هنا).

ولهذا الحذف نظائر كثيرة في القرآن والشعر، قال عزّ وجلّ: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ ءَايَةٌ فِي فِئَتَيْنِ ٱلْتَقَتَا ۖ فِئَةٌ تُقَٰتِلُ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَأُخْرَىٰ كَافِرَةٌ﴾[١]، تقديره: /٥و/ إحداهما تقاتلُ[٢]، فحذف الموصوف[٣].

وقال الشاعر:

وما الدّهرُ إلاّ تارَتَانِ فمِنْهُمَا أَمُوْتُ، وأُخْرَى أَبْتَغِي العَيشَ أَكْدَحُ[٤]

تقديره: فمنهما واحدةٌ أموتُ فيها[٥]، والله أعلم.

[من لطائف الوقف]

لطيفة أخرى: في قوله عزّ وجلّ: ﴿ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ۚ﴾[٦]، الوقفُ على قوله: ﴿ٱعْمَلُوٓا۟﴾ ويبتدئ ﴿ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ۚ﴾[١]، ومِثل هذا إذا وقع في الشعر سُمّيَ التفاتًا[٢] كقول الشاعر:

---

(١) سورة آل عمران: من الآية ١٣.

(٢) ينظر: معاني القرآن للفراء: ١٩٢/١، وجامع البيان: ٢٤٢/٦، وتفسير الآية عند الأخفش: (إحداهما فئةٌ تقاتل). ينظر: معاني القرآن للأخفش: ٢١٠، والجامع لأحكام القرآن: ٢٥/٤، وهو الأولى؛ لأنّ تقدير الأخفش لا تُحذف فيه لفظة (فئة)، إذ لا موجب لحذفها.

(٣) الموصوف لم يُحذف؛ لأنّ لفظة (فئة) هي الموصوف، وجملة (تقاتل) صفتها، وتقدير المؤلف: (إحداهما تقاتل) يقضي بكون (إحداهما) مبتدأ وجملة (تقاتل) خبره، ولا يجوز إعرابها صفة لأنّ (إحداهما) معرفة.

(٤) البيت من الطويل، وهو لتميم بن أُبَيّ بن مقبل في ديوانه: ٣٨.

(٥) ينظر: الكتاب: ٣٤٦/٢، والمقتضب: ١٣٨/٢، وشرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ١٢٠/٢، والمحذوف المقدّر في هذه المصادر وغيرها هو كلمة (تارة) على أنّها موصوف محذوف وأقيمت الصفة مقامه.

(٦) سورة سبأ: من الآية ١٣. وتمام الآية الكريمة: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ۚ ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ۚ وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾.

يا دارُ أقْوَتْ بَعْدَ أَصْرَامِها عامًا وما يُغْنيكَ مِن عامِها[٣]

بدأ في أول البيت بخطاب الدار ثم تركَها والتفتَ مخاطبًا سواها، مُخبِرًا له بدروسها وبلاها، ألا تراه قال: (وما يغنيكَ)، وهذه كاف الخطاب للمذكر. وقال الآخر:

يا دارُ حَسَّرَها البِلَى تَحسيرا وَجَرَتْ عَلَيها الرِّيحُ بعدَكَ مُورا[٤]

هذا كالأول في الالتفات عن الدار ومخاطبةٍ لآخر، وله نظائر[٥].

فعلى هذا يكون الضمير المرفوع في قوله تعالى: ﴿ٱعۡمَلُواْ﴾ للجنّ[٦]، فإنْ قيل: الجنّ إنما عملوا مع سليمان بطريق التسخير من الله عز وجل، وما يسخّره الله

(١) لم أقف على نص في المؤلفات المتخصصة بالوقف والابتداء في القرآن الكريم يؤيد ما ذكره المؤلف.

(٢) الالتفات: مأخوذ من التفات الإنسان عن يمينه وشماله، فهو يُقبل بوجهه تارة كذا وتارةً كذا، ويكون في الكلام بالانتقال من صيغة إلى أخرى كالانتقال من خِطاب حاضر إلى غائب أو من خطاب غائب إلى حاضر، أو من فعل ماضٍ إلى مستقبل أو من مستقبل إلى ماضٍ. ينظر: المثل السائر: ٣/٢، ومعجم المصطلحات البلاغية: ٢٩٧/١، وينظر: فقه اللغة وسر العربية: ٢٧٦-٢٧٧.

(٣) البيت من السريع، وهو للطرمّاح في ديوانه: ٢٤٨، برواية (يُبكيكَ) بدل (يُغنيكَ). والأَصرام: جمعُ صِرْم، وهو الفرقة من الناس ليسوا بالكثير. ينظر: لسان العرب: (صرم).

(٤) البيت من الكامل، وهو للأحوص الأنصاري في ديوانه: ١٦٤، برواية (سَفَتْ) بدل (جَرَتْ). وحسّرها: أزالَ ما كان فيها من الأطلال. والمور: الغبار والتراب. ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٣٦٥/١.

(٥) ينظر: معجم المصطلحات البلاغية: ٢٩٩/١-٣٠٣.

(٦) اختارَ المؤلف الوقف على (اعملوا) وجعل الواو ضميرًا للجنّ لدلالة ما سبق عليهم، فهم يعملون لسليمان عليه السلام ما يشاء من محاريب وتماثيل وجفان كالجواب وقدور راسيات، ثم قال: (اعملوا)، فكأنّه

تعالى يتنزّلُ منزلة ما يُطبَعُ عليه الشخص، فكيف يحتاجون إلى زيادة تأكيد مع هذا المعنى؟

الجواب عنه: أنّ الجنَّ ليس من طباعهم ولا جبلّاتهم ولا في غرائزهم الانقياد والطاعة على طريق الإذلال والامتهان لبني آدم، دليلُهُ قول إبليس لعنه الله: ﴿أَنَا۠ خَيۡرٞ مِّنۡهُ﴾[1] حين أُمِرَ بالسجود لآدم ﷺ، لا سيما والمسخرون هم المَرَدَةُ منهم في بعض الأقوال[2]. ومَن تَكُنْ سَجيّتُهُ بطاعتِهِ على دَخَلٍ[3] فانقيادُهُ عنفٌ لا رغبة، ومَن هذه حالُهُ فالتأكيد له أولى[4]، وأيضًا لو قلنا: إنّ التسخير صيّرهم كالمطيعين

أمرٌ للجنِّ بالعمل والتسخير. ولو أنّ الفزراني جعل الالتفات حاصلاً في هذا الموضع لكان صوابًا؛ لأنّ الكلام على عمل الجن (غائب) وخدمتهم للنبي سليمان ﷺ، ثم التفت الخطاب إلى آل داود ﷺ، وبلاغة الالتفات هاهنا ذكرها الرازي في تفسيره: ١٩٩/٢٥ بقوله: «قَالَ عَقِيبَ مَا يَعمَلُهُ الْجِنُّ: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗا﴾ إِشَارَةً إِلَى ما ذكرنا أَنَّ هذه الأَشياءَ حاليَّةٌ لَا ينبغي أنْ يجعلَ الإنسانُ نفسَهُ مستغرقةً فيها، وإنما الواجِبُ الذي ينبغي أنْ يُكثِرَ منه هو العملُ الصالحُ الذي يكونُ شُكرًا، وفيه إشارةٌ إِلَى عَدَمِ الالتفاتِ إلى هذه الأشياءِ، وقلَّةِ الاشتغالِ بها»، ثم إنّ ختام الآية يدلُّ على خلاف ما اختاره الفزراني؛ لأنّ قوله: (شكرًا) متعلق بقوله: (اعملوا)، وطلب عمل الشكر من آل داود ﷺ لِمَا أسبغ عليهم من نِعَمٍ وافرة. وقد اتفقت كتب التفسير المعتمدة على خلاف ما ذكره الفزراني. ينظر على سبيل المثال: جامع البيان: ٣٦٨/٢٠-٣٦٩، وتفسير البغوي: ٦٧٤/٣، والكشاف: ٥٧٣/٣، والتفسير الكبير: ١٩٩/٢٥، والجامع لأحكام القرآن: ٢٧٦/١٤-٢٧٧.

(١) ورد قوله في سورة الأعراف: من الآية ١٢، وسورة ص: من الآية ٧٦.

(٢) ينظر: تفسير البغوي: ٩٥/٧، والكشاف: ٩٦/٤.

(٣) الدَّخَل: هو المكر والخديعة، قال تعالى: ﴿وَلَا تَتَّخِذُوٓاْ أَيۡمَٰنَكُمۡ دَخَلَۢا بَيۡنَكُمۡ﴾ [سورة النحل: من الآية٩٤]. ينظر: الصحاح: (دخل).

(٤) في الأصل: (أولا).

بطريق الأصالة لم يمنع من حثّهم بالتأكيد، وكيف لا يكون وقد كُلّفوا الأعمال الشاقّة الباهرة الباهظة /٥ظ/ مؤديَها[١] الغالبة متولّيها، وأَبْيَنُ من هذا أنّ الهواء اللذينِ[٢] وُضِعا طبعًا على الخدمة[٣] قد يُحتاجُ في بعض الأوقات في الانتفاع بهما إلى باعثٍ ومحرّك، وهذا أمرٌ ظاهر، وأيضًا فإنّ الشاهد المستعمل على الدوام أنّ كلَّ مَن أحدثَ عملاً كبناءٍ أو إصلاحِ أرضٍ لانتفاع، واستعمل من يقوم بذلك العمل في إعانته على المعمول المصنوع كائنًا ما كان لا بُدَّ للفَعَلَةِ من مستحثّ في حالِ مباشرتهم للعمل وإنْ لم يوجد منهم تقصير فيما تولَّوْهُ وأرصدوا له، شاقًّا كان ذلك المعمول أو غير شاقّ، وإنّما الغرض في الاستحثاث لهم على العمل وإن لم يكن هناك فتور ولا تقصير إشعارُهم بأنّ وراءهم ملاحظةً وتفقُّدًا لِمَا يعملونه وتنشيطًا لَمن عساه أن يخامرَهُ منهم ونًى[٤] أو فتور، وكذلك هاهنا، وأيضًا فإنّ في صرف الأمر إلى الجنّ من زيادة المعنى وكمال الفائدة ما ليس يوجد فيه لو صُرف إلى آلِ داود، من قِبَلِ أنّ الله عزّ وجلّ لـما عدّد نِعَمَهُ عليهم بقوله تعالى: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ ...﴾[٥] إلى قوله: ﴿ٱعْمَلُوٓاْ﴾، يشتمل هذا الكلام على نِعَمٍ عميمة

(١) (مؤديها) مطموسة في الأصل، ولعل النص يستقيم بما أثبتّه.

(٢) في الأصل: (اللذان).

(٣) في الأصل: (الجرمة).

(٤) في الأصل: (ونا).

(٥) سورة سبأ: من الآية ١٣. وتمام الآية: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ٱعْمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾.

ومِنَنٍ جسيمة، فحَسُنَ أن يكون هذا خطابًا للجنّ لتصل بعض النعم ببعض، ويدخل الأخير في حكم ما قبله من الامتنان.

وأيضًا فإنه لو صُرِفَ الأمرُ إلى آل داود وهم أنبياء لا يزالون على قَدَمِ الشكر لاقتضى ذلك بَذْلَ غاية الجهد واستنفاد الوسع في الشكر قولاً وفعلاً، وربّما أدّى ذلك إلى زيادة كُلفةٍ وتحمّل مشقّة، واللهُ أرفَقُ وأرأف من تكليف حمل الأمور الشاقّة، وقد قال سبحانه وتعالى: ﴿وَٱللَّهُ رَءُوفُۢ بِٱلۡعِبَادِ﴾[1]، وقال عزّ وجلّ: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ أَن ٦/و/يُخَفِّفَ عَنكُمۡۚ﴾[2]، وهذا المعنى كثير في القرآن[3].

وأيضًا فإنّ الأمر لو كان متوجّهًا إلى آل داود لاقتضى[4] وجود الفاء قبل لفظة (اعملوا)؛ لأنّه لـما عدّدَ عليهم جسيمَ النِّعَم التي لم يؤتَها أحد، مِن كون

(١) سورة آل عمران: من الآية ٣٠.

(٢) سورة النساء: من الآية ٢٨.

(٣) ما ذكره الفزراني من التخفيف والتيسير على العباد ليس على إطلاقه، فالأنبياء ـ عليهم السلام ـ مأمورون بعبادات ومعاملاتٍ لا تعمُّ الجميع، وقد قال تعالى مخاطبًا نبيَّنا محمدًا ﷺ: ﴿فَٱسۡتَقِمۡ كَمَآ أُمِرۡتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ وَلَا تَطۡغَوۡاْۚ إِنَّهُۥ بِمَا تَعۡمَلُونَ بَصِيرٞ﴾ [سورة هود: ١١٢]، وقد ذكر ابن عباس ـ رضي الله عنهما ـ: ما نزلتْ على رسول الله ﷺ آية هيَ أشدُّ عليه من هذه الآية، ولذلك قال: (شيَّبَتْني هودٌ وأخَوَاتُها). ينظر: تفسير البغوي: ٢٠٣/٤. فضلاً عن ذلك فقد عُرف عن سيّدنا داود عليه السلام كثرة العبادة، وقد ورد في الصحيحين عن النبي ﷺ أنه قال: (أَحَبُّ الصِّيَامِ إلى الله صيامُ داودَ، كانَ يَصومُ يومًا ويُفطِرُ يومًا، وأحَبُّ الصَّلاةِ إلى اللهِ صَلاةُ داودَ، كانَ ينامُ نصفَ الليلِ ويقومُ ثُلُثَهُ، وينامُ سُدُسَهُ). صحيح البخاري: ١٦١/٤ (٣٤٢٠)، وينظر: صحيح مسلم: ٨١٦/٢ (١١٥٩)، وقيل أيضًا: إنّه ليس ساعة من نهار إلا وفيها من آل داود صائم ولا ساعة من الليل إلا وفيها من آلِ داودَ قائم. ينظر: تفسير الماوردي: ٤٣٩/٤.

(٤) في الأصل: (لاقتضا).

القِدْر تكفي ألفَ رَجُل[١]، والجَفْنَةُ تَعُمُّ ألفًا[٢]، وجَبَ أن تكون الفاء موجودة في اللفظ، (وقدورٍ راسياتٍ فاعملوا)؛ ليعَقّب بالفاء الشكر بالامتنان الذي مَنَّ به عليهم كما قال سبحانه في الآية الأخرى حين عدّدَ مِنَنَهُ وذكر نِعَمَهُ بقوله: ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا فِيكُمۡ رَسُولٗا مِّنكُمۡ يَتۡلُواْ عَلَيۡكُمۡ ءَايَٰتِنَا وَيُزَكِّيكُمۡ وَيُعَلِّمُكُمُ ٱلۡكِتَٰبَ وَٱلۡحِكۡمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمۡ تَكُونُواْ تَعۡلَمُونَ ١٥١ فَٱذۡكُرُونِيٓ أَذۡكُرۡكُمۡ﴾[٣]، فعَقَّبَ بالفاء الذِّكْر لِمَا تقدّمَ من ذِكر النِّعَمِ المتعددة والمِنَنِ المترددة[٤].

وأيضًا فإنّ قول القائل مَثَلاً: (عَمِلتُ شكرًا) غير مستعمل ولا مأنوس به[٥]، ألا ترى أنّ القائل لو قال لآخر: (اشكرْ) لكان جوابُهُ دون (عملتُ):

---

(١) القدور الراسيات: هي الثابتة التي لا تتحرّك، مِن (رَسا يرسو): إذا ثبت. ينظر: الصحاح: (رسا). وفي زاد المسير: ٤٩٣/٣: «وكانت القُدور كالجبال لا تُحرَّكُ من أماكنها، يأكُلُ من القِدرِ ألفُ رَجُلٍ».

(٢) ورد في الكشّاف: ٥٧٢/٣: «كان يقعد على الجفنة ألف رجل».

(٣) سورة البقرة: ١٥١-١٥٢.

(٤) التعقيب بالفاء ليس واجبًا، ثم إنّ الفاء في النصّ الذي احتجَّ به الفزراني لا ينطبقُ على ما نحن فيه؛ مِن قِبَلِ أنّ النحاة ذكروا أنّ الفاء في الآية الكريمة ﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَا﴾ تفيد السببيّة والتعليل، والمعنى: (لِمَا أرسلنا)، ووجودُ اللفظ السببي اقتضى وجود هذه الفاء، وقد قدّروا المعنى في الآية الكريمة: (لِمَا فعلتُ هذا فاذكروني). ينظر: الجنى الداني: ٨٤، وقد ورد أيضًا مثله في قوله تعالى: ﴿لِإِيلَٰفِ قُرَيۡشٍ﴾ إلى قوله: ﴿فَلۡيَعۡبُدُواْ رَبَّ هَٰذَا ٱلۡبَيۡتِ﴾ [سورة قريش: ١-٣]، فجيء بالفاء للسبب نفسه، قال أبو علي الفارسي: «كأنّه: فليعبدوا ربَّ هذا البيتِ لإيلافِ قريش، أي: ليقابلوا هذه النعمة بالشكر والعبادة للمنعَمِ عليه بها». الحجة للقراء السبعة: ٢٩٧/٥. أمّا في قصّة سيدنا داود عليه السلام فلا وجود للفظٍ دالٍّ على التعليل حتى يؤتى في جوابه بالفاء.

(٥) ليس الأمر كما قال، وإنما هو مأنوس به، بدليل قوله تعالى: ﴿وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًا﴾ [سورة سبأ: من الآية١١]، والشكر صالح، فلذلك جوّز بعضُ المفسرين أن يكون قوله: (شكرًا) مفعولاً به للفعل (اعملوا)، ووُجِّهَ نصب (شكرًا) بتوجيهاتٍ أخرى تُسهم في دَفعِ الشبهة اللغوية التي أثارها الفزراني، فوُجِّهَ

(فَعَلْتُ)، وكذلك لو قال مَثَلاً: (اِحْمَدْ زيدًا) لكان جوابُهُ: (فَعَلْتُ) دون (عَمِلْتُ)[١]، وذا أكثر من أن يُستقصى، وهذا ـ أعني (فعلتُ) ـ أحد الوجوه التي استحقَّ بها أحد الأجزاء الثلاثة الداخلة تحت جنس الكلام[٢] أنْ يُلقَّبَ (فِعْلاً)[٣] مع ما يعضدُهُ من النظَرِ إلى الخفّةِ والثِّقَل بين الفعلِ والعَمَل، وهو أنّ لفظة

على أنّه مفعول له، والمعنى: اعملوا يا آلَ داود بطاعةِ اللهِ شُكرًا له على نِعَمِهِ، أو على أنّه مفعول مطلق نائب عن المصدر لأنه من غير لفظ الفعل كقولنا: (قعدتُ جلوسًا)، أو أنّه مفعول مطلق بفعل محذوف والتقدير: (اشكروا شكرًا)، أو على أنّه حال، والتقدير: (شاكرين)، أو أنّه صفة لمصدر محذوف، والتقدير: (اعملوا عملاً شكرًا)، أي: ذا شكرٍ. ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢٤٦/٤-٢٤٧، وإعراب القرآن للنحاس: ٣٣٦/٣-٣٣٧، والكشاف: ٥٧٣/٣، والتفسير الكبير: ١٩٩/٢٥، والتبيان في إعراب القرآن: ١٠٦٥/٢، والدر المصون: ١٦٣/٩.

(١) قيل: إنّ العمل يقعُ على ما يكون فيه حركةٌ وعَزْم، والفِعلُ أعمُّ منه، فيُقال لِمَن بنى حائطًا: (عملتَ، وفعلتَ)، ويُقال لَمن تكلّمَ: (فَعَلْتَ) ولا يُقال: (عَمِلتَ). ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب: ٤٤/١-٤٥. قلت: وإذا كان هذا الفرق بين الفعل والعمل، فيمكن أن يقع العمل على الشكر؛ لأنّ الشكر لا يكون بالقول فقط، إنما يكون بالقول والعمل. وقد قيل في الفرق بين العمل والفعل: إنّ العمل يحتاج إلى امتدادٍ زمني، أما الفعل فلا يستدعي بُطْأً زمنيًّا. ينظر: الكليات: ٦١٦. وهذا الفرق أيضًا يؤكد الامتداد الزمني للشكر، فلفظ (اعملوا) أنسب في هذا الموضع من لفظ (افعلوا)، وليس كما زعم الفزراني.

(٢) يقصد بالأجزاء الثلاثة الداخلة تحت جنس الكلام: (الاسم، والفعل، والحرف).

(٣) قال العكبري في اللباب: ٤٤/١-٤٥: «... ولم يُسَمَّ عَمَلاً؛ لأنّ الفعل أعمُّ من العمَل، وكان يقعُ على كلِّ حركةٍ وعزْمٍ، ولهذا يقول مَن بَنى حائطًا: (قد عملتُ) و(قد فعلتُ)، وإذا تكلّمَ قال: (قد فعلتُ)، ولا يقال: (عملتُ)».

(الفِعْل) ساكنة العين، ولفظة (العَمَل) متحركة العين وهي الميم، والساكنُ أخفُّ من المتحرّك[١].

وهذا شيءٌ عَرَض فلْنَعُدْ إلى ما كُنّا فيه فنقول: إنّ القرآن المجيد ـ جلَّ منزلُهُ ـ جاء على متعارَفِ العرب ومألوفِها، مع تنوّع مذاهبها في خطابها وخُطَبِها ونَثرِها /٦ظ/ وشِعرها[٢]، من الإيجاز والاختصار، والبسط والإكثار، وقد أمر اللهُ بتدبُّرِهِ والتفكُّر في دقيقِ معانيه ولطيفِ أسراره بقوله عز وجل: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾[٣][٤]، فهذا حَثٌّ على إعمال الأفكار وإنعام النظر في غوامضه وإعجازه، من بسطِهِ وإيجازِه، وتفهُّمِ ما أُريدَ بألفاظِه، ومضمونِ إشاراتِه، ليوقَفَ على بديع العجائب وطرائف الغرائب، ألا ترى أنّ الواو في قوله سبحانه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ﴾ تقتضي ما تعطف ما بعدها عليه، إذ حُكْمُها العطف في قول مَن لم يَرَ[٥] زيادتها في موضع ما[٦]، وتقدير ذلك والله أعلم: أفلا

(١) هذه الخفّة متحصَّلة من اختلافٍ صوتيٍّ بين لفظة (العَمَل) ولفظة (الفِعْل)، أمّا لفظة (اعمَلُوا) المذكورة في الآية الكريمة فلا تختلف صوتيًّا عن لفظة (افْعَلُوا)، فلا خفّةَ صوتية تُذكر بينهما، وبهذا ينتفي ما ذكره الفزراني من كون لفظة (اعملوا) موجّهة إلى الجنّ وليس إلى آل داود عليه السلام.

(٢) (وشعرها) مطموسة في الأصل، وأثبتُّها لاقتضاه السياق لها.

(٣) ما بين المعقوفتين زيادة لإتمام جواب الشرط في الآية الكريمة.

(٤) سورة النساء: ٨٢.

(٥) في الأصل: (يرى).

(٦) ذكر الطاهر بن عاشور أنّ جميع المفسرين أهملوا دقائق تفسير هذه الآية، ووجّه الواو بتوجيهين، أحدهما: أنها عاطفة، فيكون قد عطف على الجملة الاستفهامية في قوله: ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ﴾،

يتدبّرون القرآن فيطّلعون على ما يشتمل عليه من دقيق الإشارات ولطيف الأسرار وغريب المعاني ونحو هذا مما يقتضيه معلومُ ألفاظه فيجدوه على نظام مفهوم ونسق، مصونًا من التناقض والتباين، ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافًا كثيرًا، ولم يكن على ما وصفنا من الكمال وتعاضد المعاني؛ ومن ثَمَّ كان قول المصلِّي: (ربَّنا ولك الحمدُ)[1] أبلغ في التفخيم وأكثر في التعظيم لله من حذفها من اللفظ، إذ كان معناها العطف على محذوف يقتضي ثناءً على الله وتعظيمًا له، وكأنّ التقدير: ربنا لك المجدُ أو الثناءُ أو ما أشبه ذلك مما يَحسُنُ تقديرُهُ هنالك، فاللفوظ به معطوف بالواو على محذوفهِ كما بيّنّا[2].

وهذا شيءٌ عَرَض ولم يكن الغرَض، وقد قلنا فيه ما حضر[3]، فلْنَصرِف عِنَانَ القول إلى ما به بدأْنا من مطابقة ألفاظ القرآن المجيد لكلام العرب. فمن ذلك التأكيد في كلام العرب على ضروب، فمنه ما يأتي بتكريره وهو قصدنا لتشييد ما أصَّلْنا عليه هذه /٧و/ المسألة.

والثاني: أنّها حاليّة. ينظر: التحرير والتنوير: ١٣٨/٥، ولم أقف على نصٍّ في توجيه إعراب الواو في الآية الكريمة لا في كتب معاني القرآن وإعرابه ولا في كتب التفسير، ولم أجد مَن قال بزيادتها في هذا الموضع.

(١) الحديث في صحيح البخاري: ١٧٧/١، وصحيح مسلم: ٢٩٣/١.

(٢) التقدير الذي ذكره الفزراني لا يدلُّ على عطفٍ على محذوف، والأولى أن يكون التقدير: (ربَّنا استجِب ولك الحمد) كما في فتح الباري: ٢٨٢/٢، فيكون في وجود الواو معنًى زائدٌ، وهو اشتمال الجملة على معنى الدعاء ومعنى الخبر.

(٣) في الأصل: (خضر).

[التوكيد وأنواعه في اللسان العربي]

التأكيدُ في كلام العرب على ضروب: فمنه ما يأتي بتكرير اللفظ بعينه، ومنه ما يأتي بألفاظٍ متغايرة كقولهم: (جاءَ القومُ كلُّهم أجمعونَ أكتعونَ أبصعونَ أبتعون)، فقد رأيتَ كيف جاءت هذه الألفاظ الأربعة متغايرة تأكيدًا للفظة (كلّ)[١] في قولك: (جاءَ القومُ كلُّهم)، ولم يقتصروا في التأكيدِ على اللفظ الأول وإنْ كان مقنِعًا؛ لأنّ (كلًّا) للإحاطة والعموم حتى أتْبعُوه هذه الألفاظ الأربعة، ومن ذلك ما حكى لنا شيخنا الكامل عبد الله بن أحمد[٢] ـ رحمه الله ـ أنّ بعض العرب قيل له: ما هذه الزيادات التي في كلامكم؟ فقال مجيبًا: هذا شيءٌ نَطِرٌّ[٣] به كلامَنا[٤]. وإلى

(١) هذه الألفاظ تأتي بعد التوكيد بـ (كلّ) لتقوية التوكيد، وتكون متسلسلة بالترتيب الذي ذكره الفزراني، ولفظ (أبتَع) زادهُ الكوفيون ولم يذكره البصريون. ينظر: توضيح المقاصد والمسالك: ٩٧٣/٢.

(٢) هو شيخُهُ ابن الخشّاب (ت٥٦٧هـ). وقد أشرت إلى نصّه هذا في الدراسة.

(٣) المرأةُ نَطِرٌّ شَعرَها: تحفُّه. ينظر: أساس البلاغة: (طرر).

(٤) نقل هذه الرواية ابن الأعرابي، إذ ورد في غريب الحديث للخطابي: ٤٢٠/١: «أخبرَني أبو عُمَر عن أبي العباس ثعلب عن ابن الأعرابي قال: قلتُ لأبي المُكارِم: ما قولُكُم: (جائع نائع)؟ قال: إنّما هو شيءٌ نَتِدُ به كلامَنا»، وقال السيوطي في المزهر: ٣٢٦/١: «وقال ثَعْلبٌ في أمَالِيْهِ: قال ابنُ الأعرابي: سألتُ العربَ: أيُّ شيءٍ معنى (شيطان ليطان)؟ فقالوا: شيءٌ نَتِدُ بِهِ كلامَنا: نَشُدُّه»، وينظر: مجالس ثعلب: ٧/١، والإتْباع والمزاوجة لابن فارس: ٢٨، والفائق في غريب الحديث: ٣٢٦/٣. ويُفهَمُ من الرواية التي ساقها الفزراني أنّ الألفاظ (أجمعون أكتعون أبصعون أبتعون) إنما جيءَ بها للإتباع وتقوية التوكيد، لذا لا يجوز تقديمُ بعضها على بعض، وهي بذلك تَجري مجرى (حَسَن بَسَن) و(عَطشان نطشان)، قال الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي: «ولا يجوزُ أن تقول: (أبصعون أكتعون) كما لا يجوز أن تقول: (أجمعون كلُّهم)؛ لأنّ التابع أبدًا لا يتقدَّمُ المتبوع، كما أنّ قولك: (حسَن بَسَن) و(عطشان نطشان) و(جائع نائع) وأشباه ذلك لا يتقدّمُ التابعُ على المتبوع». البيان في شرح اللمع: ٢٨١-٢٨٢.

هذا المعنى أشار أبو الفتح[١] وقد سرد التوابع المذكورة آنفًا بقوله: ومعاني هذه التوابع كلُّها شدّةُ التوكيد[٢]. هذا كلامه، فإمّا أن يكون قد وقف على حكاية الأعرابي فعبّر عن لفظه بهذه العبارة، وإمّا أنْ يكون من باب التوارد ووقوع الحافر على الحافر[٣].

وأمّا التأكيد بتكرير اللفظ فقد يكون في المفرد والجملة، أما المفرد فكقولك: (جاءني زيدٌ نفسُهُ وعينُهُ)[٤]، وكذلك النصب والجر، وأما التأكيد بالجملة فنحو: (قام زيدٌ قامَ زيدٌ، ورأيتُ زيدًا رأيتُ زيدًا، ومررتُ بعمرٍو مررتُ بعمرٍو).

وقد يجيء التأكيد ويسمّى الإتْباع[٥] كقولهم: (حَسَنٌ بَسَنٌ)[١]، و(هو كثيرٌ بَثِيْرٌ)[٢]، و(جائعٌ نائعٌ)[٣].

---

(١) هو أبو الفتح عثمان بن جني النحوي الموصلي (ت٣٩٢هـ). تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: ٢٤٤-٢٤٦، وإنباه الرواة: ٢٣٥/٢-٢٤٠، وبغية الوعاة: ١٣٢/٢.

(٢) اللمع في العربية: ٨٥.

(٣) يقصد بذلك أنّ ابن جنّي قد توافق خاطرُهُ مع كلام الأعرابي، وهذا ما يسمّى بوقوع الحافر على الحافر. قال ابن الأثير: «بعضُ الناس قد يأتي بمعنًى موضوعٍ بلفظ، ثم يأتي الآخر بعده بذلك المعنى واللفظ بعينهما من غير عِلمٍ منه بما جاء به الأول، وهذا الذي يسمّيه أربابُ هذه الصناعة: وقوع الحافر على الحافر». المثل السائر: ٤٦/١.

(٤) هاهنا حصل سهوٌ من الناسخ أو وهم من المؤلف؛ لأنّ (النفس والعين) من ألفاظ التوكيد المعنوي، فكان ينبغي أن يمثّل بنحو: (جاءَ زيدٌ زيدٌ) وأشباهه.

(٥) في غريب الحديث لابن سلّام: ٢٧٩/٢: «وإنما سمّي إتباعًا؛ لأنّ الكلمة الثانية إنما هي تابعةٌ للأولى على وَجه التوكيد لها وليسَ يتَكَلَّم بهَا مُنفردة فلهذا قيل: إتباع»، وقال ابن فارس في الصاحبي: ١٠٩: «الإتْباع: وهو أن تَتْبَعَ الكلمةُ الكلمةَ عَلَى وزنها أَوْ رويّها إشباعًا وتأكيدًا. ورُوي أنّ بعض العرب سُئِل عن ذَلِكَ فقال: هو شيءٌ نَتد بِهِ كلامنا. وذلك قولهم: (ساغِبٌ لاغِب)، و(هو خَبٌّ ضَبّ)، و(خَرابٌ يَباب). وَقَدْ شاركَتِ العَجَمُ العربَ فِي هَذَا الباب».

ومن مآخذ[٤] التأكيد في الشعر أن يحتاج الشاعر إلى المبالغة في تأكيد المعنى الذي يقصد إليه فيأتي بتكرير اللفظ لتحصيل الغرض الذي في /٧ظ/ نفسه[٥]، كقول الشاعر:

أَلا حَبّذا حَبَّذا حَبَّذا حَبِيبٌ تَحَمَّلْتُ مِنْهُ الأَذى[٦]

ويا حَبَّذا بَرْدُ أَنْيابِهِ إذا أَظْلَمَ اللَّيْلُ واجْلَوَّذا[٧]

ألا تراهُ حيث أراد مدلول (حبّذا) وهو مدح المذكور بَعْدًا وتقريبه من القلب والمبالغة فيه أتى بهذه الألفاظ مكررةً. ومثله قول الآخر:

وطَالَما وطَالَما وطالَما سَقَى[٨] بِكَفٍّ خالدٍ وأَطعَمَا[٩]

هذا كالذي قبله كرّر اللفظ لتحصيل المبالغة في الطعم والسقي.

وقد حكى المبرّد[١٠] في كامله[١] عن بعض الخوارج[٢] أنّه قال في وقعةٍ كانت كانت لهم مع المهلّب[٣]:

---

(١) في العين: (بسن): «يقال: (هو حسَنٌ بَسَنٌ)، وهو إتباع».

(٢) ينظر: الصحاح: (بثر).

(٣) ينظر: الإتباع والمزاوجة لابن فارس: ٥٤.

(٤) في الأصل: (مآخذ).

(٥) (نفسه) مطموسة في الأصل، وهي تناسب سياق الكلام.

(٦) في الأصل: (الأذا).

(٧) البيتان من المتقارب، وهما لعمر بن أبي ربيعة في ديوانه: ٩٠. والاجلوّاذ: المضاء والسرعة في السير. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: (جلذ).

(٨) في الأصل: (سقا).

(٩) البيت من الرجز، وهو بلا عزوٍ في: العقد الفريد: ٣٣٣/٦، والقوافي للتنوخي: ١٠٦.

(١٠) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي المعروف بالمبرد (ت٢٨٥هـ). تنظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٢٤١/٣ فما بعدها، وبغية الوعاة: ٢٦٩/١-٢٧١.

اللَّيلُ ليلٌ ليلُ وفيهِ وَيْلٌ وَيْلُ[٤]

لّما أراد هذا الخارجيُّ المعنى الذي قصدتْهُ العرب في قولهم: (ليلٌ ألْيَلُ، وليلةٌ ليلاءُ)[٥]، يقصدون بذلك ما يشتمل عليه الليل والليلة من صعوبة الأمر وشدّة كراهيته، ولم ينقَدْ له ذلك المعنى كرَّرَ الليل في شِعره ليحصّل بتكرير اللفظ ذلك المعنى.

---

(١) ينظر: الكامل: ١٣٤١/٣.

(٢) كلُّ مَن خرج على الإمام الحق الذي اتّفقت الجماعة عليه يسمّى خارجيًّا، سواءٌ أكان الخروج في أيام الصحابة على الأئمّة الراشدين، أم كان بعدهم على التابعين بإحسان، والأئمة في كل زمان. ينظر: الملل والنحل لأبي الفتح الشهرستاني: ١١٣/١.

(٣) المهلّب بن أبي صفرة العتكي: القائد المشهور الذي انتُدِبَ لقتال الأزارقة (فرقة من الخوارج)، قيل: إنّه قاتلهم قرابة تسعة عشر عامًا لقي فيها منهم الأهوال، ثم تمَّ له الظفر عليهم، توفي سنة (٨٣هـ). ينظر: الأعلام: ٣١٥/٧-٣١٦.

(٤) البيت من الرجز، وهو لرجلٍ خارجيٍّ من مراد. ورواية البيت فيها اختلاف عمّا ورد في الكامل على ما سأذكر في مناسبة الرجز، ومناسبتُهُ أنّ الخوارج كانت تقاتل على القدح يؤخَذُ منها والسوط والعلق الخسيس أشدَّ قتال، وسقط منهم في بعض أيّامِهم رمحٌ لرجلٍ من مراد من الخوارج فقاتلوا عليه حتى كثر الجراح والقتل، وذلك مع المغرب، والمراديُّ يرتجز:

الليلُ ليلٌ فيه ويلٌ ويلُ وسالَ بالقومِ الشُّراةِ السَّيْلُ

فلمّا عَظُمَ الخطب فيه بعث المهلّب إلى المغيرة قائلاً: (خَلِّ لهم عن الرمح، عليهم لعنةُ الله)، فخلوا لهم عنه. ينظر: الكامل: ١٣٤١/٣، والعقد الفريد: ١٨٦/١.

(٥) ورد في كتاب الأزمنة والأمكنة للمرزوقي: ٢٢٠ أنّ قطربًا قال: «نَهارٌ أنْهَر ولَيْلٌ ألْيَل وليلةٌ ليلاء: لتأكيد شدّتها».

وحكى الأصمعي[١] في كتاب المطر[٢]: أنّ بعض العرب أصابتهم شِدّة وأمحلوا فأرسلوا رائدهم فعادَ وقال لهم: أصبْتُ مرعًى ثَعْدْ مَعْدْ كأفْخاذِ نساءِ بني سَعْدْ[٣]. هكذا الرواية بإسكان الدال[٤]، فالثعد: الليّن الغضّ، والـمعد إتْباع[٥] في بعض الأقوال[٦]، وهو من باب قولهم: (عطشان نطشان)[٧].

فإنْ قيلَ: فلِمَ سَلَبَ هذه الألفاظ مستحقّها من الإعراب والتنوين؟

قيل: يحتملُ وجهين: أحدهما: أنّ هذه الألفاظ لـمّا تردّد إعرابُها بين نصبٍ وخفض[٨] أجراها مُجرى القوافي المقيّدة فأسكنها لذلك.

الآخر: أنّه لـمّا رأى من المرعى[٩] ما أعجبه وملأ /٨و/ فؤادَهُ سرورًا آثَرَ أن يوصلَ المسرّةَ والفرحَ على صفة السرعة إلى قلوب مرسليه وهم أهلُهُ وبنو عمِّهِ،

---

(١) هو أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصمع (ت٢١٦هـ). تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: ٩٠ فما بعدها، وإنباه الرواة: ١٩٧/٢ فما بعدها، وبغية الوعاة: ١١٢/٢ فما بعدها.

(٢) لم أقف عليه.

(٣) ذكر أبو العلاء المعري في كتابه الفصول والغايات: ٣٤٠ نصًّا قريبًا من نصّ الأصمعي، إذ ورد فيه: «كما قال قائلُ العرب: غيثٌ ثَعْدٌ مَعْدٌ، كأفخاذِ نساءِ بني سَعْدٍ، تأكلُ منها النابُ وهي تَعْدُ».

(٤) ورواها ابن دريد في كتابه وصف المطر والسحاب: ٥٣: «رأيتُ غيثًا ثَعْدًا مَعْدًا، متراكبًا جَعْدًا، كأفخاذ نساء بني سعد، تشبعُ منها النابُ وهي تعدو»، وذكر أنّه خصَّ نساءَ بني سعدٍ لِغِلَظِ أفخاذِهِنّ.

(٥) ينظر: الصحاح: (ثعد)، والإتباع والمزاوجة لابن فارس: ٤٠.

(٦) وبعضهم قال: المَعْد: الكثير اللحم الغليظ. ينظر: المخصص: ٢١٩/٤.

(٧) ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ١٣٣/١، وتهذيب اللغة (عطش)، والإتباع والمزاوجة: ٥٠. وفي الأصل: (عطشان لطشان)، وكذلك في شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم: ٥٧٥٥/٩.

(٨) يقصد بالمنصوبة لفظتي (ثعد ومعد)، ويقصد بالمخفوضة لفظة (سعد).

(٩) في الأصل: (المرعا).

فلشدّةِ حرصِهِ على ملاحظة هذا المعنى حذف الإعراب[١] والتنوين، وهذا لطيف كما تراه[٢].

[تأويل الآية المشكلة الثانية]

قوله عز وجل في آية الربا: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾[٣]، الإشكال فيه من وجهين:

الأول منهما: أنّه سبحانه وتعالى أوجبَ العقوبةَ المذكورة في أول الآية على القول، والقول لا يجب عليه العقوبة في غالب الأمور إلا بمقارنة النية والاعتقاد.

والوجه الثاني من وجهي الإشكال: حَمْل الأصل على الفرع في قوله: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾، والوجه أنْ يكون اللفظ: (إنّما الربا مثلُ البيع) ليُحمَلَ الفرعُ على الأصل.

الجواب والله المُنطِقُ الموفِّق: أنّ القول في الآية الأولى قد قارنه الاعتقاد والنيّة؛ لأنّه يُحكى عن بني ثقيف[٤] وكانوا أصحاب رِبًا قبل نزول الآية فقالوا هذا درْءًا للتحريم؛ ليستمرّوا على ما كانوا عليه قبل نزول الآية[٥]، وقد نطق القرآن المجيد بالتكفير على القول المقرون بالنية والاعتقاد المنصوب للعدوان والعناد، قال

(١) في الأصل: (الأعراف).

(٢) تكمن هذه اللطيفة في اجتماع الوجهين المذكورين وفيهما فائدة لفظية وفائدة معنوية.

(٣) سورة البقرة: من الآية ٢٧٥.

(٤) ينظر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة: ١٤٨/١.

(٥) ينظر: تفسير الماوردي (النكت والعيون): ٣٤٨/١، والبحر المحيط: ٧٠٧/٢.

سبحانه وتعالى: ﴿لَقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ مَرْيَمَ﴾[١]، فهذا كما تراه تكفيرٌ لقائل هذا القول؛ إذ كان مقرونًا بالنيّة والاعتقاد، ولهذا نظائر وفيما أوردناه كفاية[٢].

وأمّا الوجه الثاني وهو حَمْل الأصل على الفرع في قوله: ﴿إِنَّمَا ٱلْبَيْعُ مِثْلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾، فعنه جوابان:

أحدهما: أنّ مثل هذا قد ورد، فإنّ سيبويه[٣] /٨ظ/ قد حمل البناء في الفعل المضارع إذا اتّصل به ضمير النسوة في قوله: (يفعلْنَ) على (فَعَلْنَ)[٤]، وهذا لفظٌ ماضٍ ـ أعني فَعَلْنَ ـ وهو فرعٌ على المستقبل، فقد حَمَلَ البناء الأصل على الفرع. ومثلُهُ قولُ الفرّاء[٥] في الفعل إذا أُسنِدَ إلى فاعلٍ واحد نحو قولِكَ: (قامَ، وأكرمَ): إنّ فتحتَهُ محمولة على قولك في التثنية: (قامَا، وأكرَمَا)[٦]، فهذا أيضًا حَمْلُ الأصل على الفرع؛ لأنّ الواحد قبل التثنية.

---

(١) سورة المائدة: من الآية ١٧، ومن الآية ٧٢.

(٢) قال تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعْدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنْ أُكْرِهَ وَقَلْبُهُۥ مُطْمَئِنٌّۢ بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلْكُفْرِ صَدْرًا فَعَلَيْهِمْ غَضَبٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [سورة النحل: ١٠٦]، وينظر: كتاب الإيمان (معالمه وسننه واستكماله ودرجاته) للقاسم بن سلام: ٥٣.

(٣) أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المعروف بسيبويه (ت١٨٠هـ). تنظر ترجمته في: أخبار النحويين البصريين: ٣٨ فما بعدها، والفهرست: ٧٤ فما بعدها، ونزهة الألباء: ٥٤ فما بعدها.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢٠/١.

(٥) هو أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ). تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: ٨١-٨٤، وإنباه الرواة: ٧/٤، فما بعدها، والأعلام: ١٣٨/٥-١٣٩.

(٦) ينظر رأيه في: الهمع: ١٩٣/١.

والوجه الثاني ـ وهو الصحيح المعتمد عليه ـ أنه من باب المقلوب، فالأصلُ فيه: (إنّما الربَا مثلُ البيعِ)[١].

[القلب وأنواعه في اللسان العربي]

والقلب كثير في كلام العرب، والقرآنُ ـ جلَّ منزلُهُ ـ جاء على متعارَفِهم ومتغايرِ ألفاظهم ومتداولِها بينهم، فممّا جاء في القرآن من المقلوب قوله عز وجل: ﴿لَهُۥ مُعَقِّبَٰتٌ مِّنۢ بَيۡنِ يَدَيۡهِ وَمِنۡ خَلۡفِهِۦ يَحۡفَظُونَهُۥ مِنۡ أَمۡرِ ٱللَّهِۗ﴾[٢]، تقديرُهُ في أحد الأقوال المذكورةِ فيه: لَهُ معقِّباتٌ مِن أمرِ اللهِ يحفظونه[٣]، فهذا من المقلوب، ومنه قوله سبحانه: ﴿فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحۡوَىٰ﴾[٤]، أصلُهُ: فجعله أحوى[٥] غثاءً[٦]؛ لأنّ المرعى في مستقبل الصيف وانقطاع الندى[٧] عنه، ثم يجفّ فينتثر فيحمله السيل، فحينئذٍ

(١) هذا من باب قلب التشبيه الذي يُقصَدُ به المبالغة، قال الزركشي: «... فَيُقْلَبُ التَّشْبِيهُ وَيُجْعَلُ الْمُشَبَّهُ هُوَ الأَصْلَ وَيُسَمَّى تَشْبِيهَ الْعَكْسِ لاشْتِمَالِهِ عَلَى جَعْلِ الْمُشَبَّهِ مُشَبَّهًا بِهِ وَالْمُشَبَّهِ بِهِ مُشَبَّهًا، كَقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْ﴾ كَانَ الأَصْلُ أَنْ يَقُولُوا: إِنَّمَا الرِّبَا مِثْلُ الْبَيْعِ لأَنَّ الكَلامَ فِي الرِّبَا لا فِي الْبَيْعِ لَكِنْ عَدَلُوا عَنْ ذَلِكَ وَتَجَرَّؤُوا إِذْ جَعَلُوا الرِّبَا أَصْلاً مُلْحَقًا بِهِ الْبَيْعُ فِي الْجَوَازِ وَأَنَّهُ الْخَلِيقُ بِالْحِلِّ». البرهان في علوم القرآن: ٤٢٧/٣.

(٢) سورة الرعد: من الآية ١١.

(٣) هو قول الفراء. ينظر: معاني القرآن للفراء: ٦٠/٢، والتفسير الكبير: ١٧/١٩.

(٤) سورة الأعلى: ٥.

(٥) في الأصل: (أحوا).

(٦) ينظر: النكت في القرآن الكريم للمجاشعي: ٥٥١، والبرهان في علوم القرآن: ٢٨٠/٣.

(٧) في الأصل: (الندا).

يصير غثاءً. وفي القرآن المجيد مواضعُ من هذا الباب تركنا ذكرها حذرَ الإسهاب[١]، وفيما أوردنا منه كفايةٌ للفَطِنِ اللَّقِن.

وأمّا الشعر فهو فيه كثير، وهو على ضربين:

أحدهما: أن يكون في الكلمة الواحدة، فيتقدَّمُ بعضُ حروفِها /٩و/ على بعضٍ لإقامةِ الأوزان.

والآخر: أنْ يأتيَ في جملةِ كلامٍ فيتقدّم المفعول ويتأخر الفاعل وبالعكس أيضًا، والغرض فيه تصحيح القوافي، وسترى[٢] كلًّا مذكورًا في موضعه إن شاء الله تعالى. فأمّا ما جاء منه في الكلمة الواحدة فنحوُ قول الشاعر:

لاثٍ بهِ الأشاءُ والعُبْرِيُّ[٣]

أصلُ هذه الكلمة: (لايث)[٤]، فقُلِبت الياء بعد الثاء فصار: (لاثي)، على وزن (قاضي)، ثم لَحِقَتْه علامةُ الصرف[٥] فحُذِفت الياءُ بعد حذفِ حركتِها[١]،

---

(١) ومنه قوله تعالى: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُوْلِى ٱلْقُوَّةِ﴾ [سورة القصص: ٧٦]، وإنَّما العصبة أولُو القوَّة تَنوء بالمفاتيح، وفي غير القرآن قولهم: (أدخلتُ الخاتمَ في إصبعي)، وإنما هو إدخال الإصبع في الخاتم. ينظر: الصاحبي: ١٥٣-١٥٤، وفقه اللغة وسر العربية: ٢٦٣، والبرهان في علوم القرآن: ٢٧٩/٣-٢٨٢.

(٢) في الأصل: (وسترا).

(٣) البيت من الرجز، وهو للعجّاج في ديوانه: ٤٩٠/١. الأشاء: صغار النخل، والعُبري: السِّدر البرّي، واللائث واللاثي: الذي يحيط به ويدور حوله. ينظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي: ٣٥٢/٢.

(٤) ما ذكره العلماء هو (لائث) بالهمز لا بالياء، ثم أصله واو وليس ياء من (لاثَ يلوثُ)، قال سيبويه: «إنّما أراد (لائثٌ)، ولكنه أخّر الواو وقدّم الثاء». الكتاب: ٤٦٦/٣. وينظر: العين: (لوث)، وتهذيب اللغة: (عاق) و(لوث)، ٩٣/١٥، ولسان العرب: (لثي).

(٥) علامة الصرف هي التنوين، والتنوين ثقيل على الياء.

ولولا هذا الحذف لم يستقم له الوزن في الرجز. ومنه قوله عزَّ وجلّ: ﴿جُرُفٍ هَارٍ﴾[٢]، أصلُهُ: (هائر)[٣]، ففُعِلَ به من القلب والحذفِ ما ذكرناه.

وقال الآخر:

مَرْوانُ مروانُ أخُو اليَوْمِ اليَمِي[٤] أصلُ هذا أنْ يكون اللفظُ به: (يَومٌ أَيْوَم[٥])، كما قالوا بإزائه: (ليلٌ أَلْيَل)[٦]، فحُذِفت همزة (أَفْعَل) منه؛ لأنّها زائدة لمعناها، فتحرّكت الياء التي كانت ساكنة بعد الهمزة بحركة المحذوف، ثم قُلِبَت الواو

---

(١) ما ذكره الفزراني هو من باب القلب، لكن هذا القلب ليس بالطريقة التي ذكرها هوَ، وينبغي أن تكون الطريقة على النحو الآتي: أصلُ (لاثٍ) هو (لائثٌ)، وأصلُ الهمزة واو، ثُم قُدِّمت الثاء على الواو فصار (لاثِو)، ثم قُلبت الواو ياءً لتطرُّفِها إثرَ كسرة، ثم أُعلَّ إعلالَ (قاضٍ). ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ١٢٨/٣ (هامش ١).

(٢) سورة التوبة: من الآية ١٠٩.

(٣) ورد في اللسان: (هور): «هارَ البناءُ هَوْرًا: هَدَمَهُ، وهارَ البناءُ والجُرفُ يَهُوْرُ هَوْرًا وهُؤُوْرًا فهو هائِرٌ وهارٍ، على القلب». فأصل الهمزة واو وليس ياء. وينظر: العين: (هور)، ومعاني القرآن للأخفش: ٣٦٦/١، وجامع البيان: ٤٩٢/١٤، ومعاني القرآن وإعرابه: ٤٧٠/٢، وقال ابن الأثير في النهاية: ٢٨١/٥: «يُقَالُ: هُو هَار، وهَارٌ، وهَائِرٌ، فأمَّا هَائر فَهُوَ الأصْلُ، مِنْ هَارَ يَهُورُ. وأمَّا هَارٌ بالرَّفْعِ فَعلى حَذْفِ الهَمْزَة. وأمَّا هَارٍ بالجَرِّ، فَعَلى نَقْل الهَمْزة إِلَى مَا بَعْدَ الرَّاء، كَمَا قَالُوا فِي (شَائِك السِّلاح): (شَاكِي السِّلاح)، ثُمَّ عُمِل بِهِ مَا عُمِلَ بالمَنْقُوصِ، نَحْوُ: (قاضٍ وذَاعٍ)».

(٤) الشاهد من الرجز، وهو من شواهد سيبويه: ٣٨٠/٤، وهو للأخزر الحِمّاني كما في لسان العرب: (كرم)، وتمامه:

(٥) في الأصل: (أيْ وَم).

(٦) العرب تقول: دَهْرٌ دَهارير، أي: شديد، وتقول: ليلةٌ ليلاء، ونَهارٌ أَنْهَر، ويَوْمٌ أَيْوَم، وسَاعةٌ سَوْعاء. ينظر: الصحاح: (دهر).

بعد الميم وانكسرت الميم فانقلبت الواو التي بعدها ياءً[١]، ولولا هذا العمل لم تصحّ القافية، وهو رجزٌ أيضًا.

وقال الآخر:

لَقَدْ لَقِيَتْ قُرَيْظَةُ[٢] ما سَآها وحَلَّ بِدارِهِم ذُلٌّ ذَليلُ[٣]

أصلُهُ: (ساءَها)[٤]، فقدّم الهمزة على الألف، ولو جاء به على الأصل لم يستقم له الوزن. وقال الآخر:

تَكَادُ أَوَالِيْها تَفَرّى[٥] جُلُودُها ويَكْتَحِلُ التالي بتُرْبٍ وجَنْدَلِ[٦]

/٩ظ/ أصلُهُ: (أوائلها)[٧]، فقُلِبَ لِما ذكرناه قبلُ.

وقال الآخر:

---

(١) ما ذكره اللغويون في هذا الشاهد مخالف لتوجيه الفزراني، فلفظة (اليمي) حصل فيها قلب، وأصلُها: (اليَوِم) بكسر الواو، فأُخّرت الواو وقُدّمت الميم ثم قُلبت الواو ياءً لأنها صارت طرفًا. ينظر: العين: (ثاي)، والكتاب: ٣٨٠/٤، والأصول في النحو: ٣٣٩/٣، وتهذيب اللغة: (ثأى)، والصحاح: (يوم)، والمحكم والمحيط الأعظم: (يوم).

(٢) في الأصل: (قريضة).

(٣) البيت من الوافر، وهو من شواهد سيبويه: ٤٦٧/٣، وهو لكعب بن مالك في ديوانه: ٢٥٩.

(٤) ينظر: الكتاب: ٤٦٧/٣، والمحكم والمحيط الأعظم: (سأو).

(٥) في الأصل: (تفرّا).

(٦) البيت من الطويل، وهو لذي الرُّمّة في ديوانه: ٣٥ برواية:

تَكادُ أَواليها تُفَرّي جُلودَها وَيَكتَحِلُ التالي بِمُوْرٍ وَحاصِبِ

(٧) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٧٤٣/٢، والمحكم والمحيط الأعظم: (وول).

وكُلُّ خَلِيْلٍ رَاءَنِي فَهوَ قائلٌ مِن أجْلِكِ هذا هَامَةُ اليَوْمِ أو غَدِ[١]

أصلُهُ: (رَآني)[٢]، فقدّم الهمزة وأخّر الألف.

وقال الآخر:

وَنَبْلِيْ وَفُقَاها كـ عَرَاقِيبِ قَطًا طُحْلِ[٣]

أصلُها: (فُوقها)[٤]، فقدّم القاف وأخّر الواو، فانقلبت الواو ألفًا لعلةٍ أوجَبَتْ ذلك[٥]، ولهذا نظائر[٦].

وأمّا الضرب الثاني من القلب في جملة الكلام فنحوُ قول الشاعر:

حتّى لَحِقْنا بِهِمْ تُعْدِي فوارسُنا كأنّنا رَعْنُ قُفٍّ يَرْفَعُ الآلا[٧]

ج

(١) البيت من الطويل، وهو لكُثَيِّر عزة في ديوانه: ٤٣٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٤٦٧/٣، واللسان: (رأي).

(٣) البيت من الهزج، وهو للفند الزمّاني في شعره: ٢٣، والطُّحل: لونٌ كلون الطحال. ينظر: جمهرة اللغة: (طحل).

(٤) الفُوْقُ من السهم: موضع الوتر، يُجمَعُ على (أفْواق وفُوَق). و(فُقًا) مقلوب (فُوَق). ينظر: تهذيب اللغة: (فاق)، والمحكم والمحيط الأعظم: (فوق).

(٥) العلة في قلب الواو ألفًا: أنّ العين (الواو) قُلبتْ إلى موضع اللام (القاف) وحُرِّكت الواو، فلمّا تحركتْ وانفتح ما قبلها وجب قلبُها ألفًا. ينظر: شرح شافية ابن الحاجب للرضي: ٢/١، وخزانة الأدب للبغدادي: ١٧/٧.

(٦) ينظر: أدب الكاتب: ٤٩٤.

(٧) البيت من البسيط، وهو للنابغة الجعدي في ديوانه: ١٢٥ برواية: (حتى لحقناهُمُ). والرعن: أنفٌ من الجبل. والقف: الجُبيل الصغير. والآل: الذي تراه في أول النهار وآخره كأنّه يرفع الشخوص. ينظر:

فنصب (الآل) وهو فاعلٌ في الأصل، ورفعَ الضمير المستكنّ، وهو ضمير (الرَّعْن)، وأصلُهُ أن يكون مفعولاً، وتقدير الكلام: كأنّنا رَعْنُ قُفٍّ يرفعُهُ الآلُ[١]، فالأول هو الفاعل في الأصل؛ لأنّه هو الذي يَرفعُ الشخوص في أول النهار وآخره للمسافرين في أسفارهم، والرعن مفعولٌ غير فاعل في الأصل، فقلبَ كما تراه.

ومن ذلك قول الآخر:

وقدْ جَعَلَنا في
وَضِيْنِ الأَحْبُلِ
جَوْزَ خُفَافٍ
قَلْبُهُ مُثَقَّلِ[٢]

فهذا أيضًا من المقلوب في أحد احتماليه[٣]، وذلك أنّكَ جعلتَ (خفافًا) صفةً للموصوف المحذوف، كأنّ التقدير فيه: جوزَ بعيرٍ خفافٍ، ويبقى[١] (قلبه مثقل)

أدب الكاتب: ٢٨، وشرح أدب الكاتب للجواليقي: ١٠٠. أو هو شيء كالسراب يراه الناظر مع حرارة الشمس معلّقًا بين السمله والأرض تنعكس عليه صور ما أمامه، فيراها الناظر معلَّقة.

(١) ينظر: أدب الكاتب: ٢٨-٢٩، والخصائص: ١٣٦/١.

(٢) البيت من الرجز، وهو لأبي النجم العجلي في ديوانه: ٢٠٢. الوضين: نِسعة عريضة تُعمل من أدَم مثل الحزام، والأحبُل: جمع حبل، والجوز: الوسط، والخُفاف: الخفيف، والمثقل: الثقيل. ينظر: شرح أبيات سيبويه: ١٩٧/٢.

(٣) يحتمل هذان البيتان معنى التقديم والتأخير الذي ذكره الفزراني، وذلك بجعل الخفّة للجسم والثقل للقلب، فمعنى (قلبه مثقلٍ): (مثقلٍ قلبُهُ)، وبهذا المعنى يكون البعير موصوفًا بالخفّة في السير والطمأنينة والوقار في القلب. أمّا المعنى الثاني فيكون بجعل الخفّة للقلب بمعنى أنّه ذكيٌّ حادّ، وجعل

من باب المقلوب، أي: مثقلٍ قلبُهُ، هذا أولى وأوجَهُ من أن يجعل (خفافًا) للقلب و(مثقّل) للبعير[٢]؛ لأنّك على هذا التقدير تفصِل /١٠و/ بين الصفة التي هي (مثقّل) وبين الموصوف المحذوف وإنْ كان المفصول به من سبب الموصوف؛ لأنّه يؤدي إلى أن يجتمع في البيت ضرورتان مكروهتان، إحداهما: حذف الموصوف[٣]،

الثقل للجسم، أي إنّه ضخم عظيم. وفي هذا المعنى لا شاهد في البيت، فلا تقديم ولا تأخير. ينظر: شرح أبيات سيبويه: ١٩٧/٢.

(١) في الأصل: (ويبقا). بنقط القاف فقط من دون الياء والباء.

(٢) تقديره: (جوز بعيرٍ مثقلٍ خفافٍ قلبُه)، فلفظ (بعير) هو الموصوف المحذوف، و(مثقل) صفة له، فُصِلَ بينهما بقوله: (خفاف قلبُهُ) المتعلق بالموصوف المحذوف.

(٣) حذف الموصوف ليس من الضرورات المكروهة، بل يجوز حذفه في النثر والشعر بشرط وجود الدليل، قال ابن جني في الخصائص في ضابط حذف الموصوف: ٣٦٧/٢: «... وإذا كان كذلك كان حذف الموصوف إنّما هو متى قامَ الدليل عليه أو شهدت الحال به، وكلّما استبهم الموصوف كان حذفه غير لائق بالحديث». ومن أمثلة حذف الموصوف في غير الضرورة قوله تعالى: ﴿وَإِن مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا لَيُؤْمِنَنَّ بِهِۦ قَبْلَ مَوْتِهِۦ﴾ [سورة النساء: ١٥٩] ذكر هذا الموضع سيبويه، وذكر أنه سمع بعض مَن يُوثق بعربيته يقول: (ما منهم مات حتى رأيتُهُ في حالٍ كذا وكذا)، وقدّره بـ (ما منهم واحدٌ مات). ينظر: الكتاب: ٣٤٥/٢ فما بعدها، وفي مغني اللبيب: ٨١٦-٨١٨ شواهد قرآنية وشعرية كثيرة على حذف الموصوف، فلا داعي للقول بأنّها ضرورة مكروهة.

والأخرى: الفصل بينه وبين صفته[١]. فَجَعْلُهُ من باب المقلوب أولى وأبعد من الضرورة[٢]، فيصير كما قال امرؤ القيس[٣]:

فَقِلْ في مَقِيْلٍ نَحْسُهُ متغَيِّبِ[٤]

أراد: (متغيّب نحسُهُ)، فقلب كما تراه لصحّة القافية[٥].

ومثله قول الآخر:

غَدَاةَ أَحَلَّتْ لِابنِ أَصْرَمَ طَعْنَةً حُصَيْنٍ عَبِيْطَاتُ السَّدائِفِ والخَمْرُ[٦]

---

(١) ذكر ابن عصفور أنّ الفصل بين الصفة والموصوف بفاصل معمول للموصوف، أي من سببه جائز في الكلام وليس مختصًّا بالشعر، وذلك كقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ حَشْرٌ عَلَيْنَا يَسِيرٌ﴾ [سورة ق: من الآية٤٤]، أي: حشرٌ يسيرٌ علينا. ينظر: ضرائر الشعر: ١٦٠-١٦١.

(٢) وكذلك تقديم المرفوع (الفاعل ونائبه) على رافعه من خصائص الشعر، فهو أيضًا ضرورة.

(٣) هو امرؤ القيس بن حجر بن عمرو الكندي. تنظر ترجمته في: الشعر والشعراء: ١٠٧/١ فما بعدها.

(٤) الشاهد من الطويل، وهو عجز بيتٍ لامرئ القيس في ديوانه: ٤٠١/١، وتمامه:

فَظَلَّ لَنا يَومٌ لَذِيذٌ بِنِعمَةٍ فقِلْ في مَقِيْلٍ نحسُهُ متغيِّبِ

(٥) قال السكري في شرح هذا البيت: «أراد: فقل في مقيل متغيبٍ نحسُهُ، وهو من كلام الشعر»، فعَدَّهُ من الضرورات. ديوان امرئ القيس وملحقاته: ٤٠١/١. وأنكر الفرّاء ـ فيما نُقِل عنه ـ أن يكون لفظ (متغيّب) مجرورًا، وجعله مرفوعًا؛ لأنّه لا يمكن أن يردّ على (المقيل)، كما لا يجوز: (مررتُ برجلٍ أبوه قائمٍ). ينظر: الصحاح: (غيب)، واللسان: (غيب). وذكر السمين الحلبي أنّ لفظ (متغيبِ) المجرور أصله: (متغيّبيّ) بياء النسب، نسبةً إلى الصفة، ثُمّ خُفِّف، وذكر أنّ الكوفيين يجيزون تقديم الفاعل، فهو عندهم جائز. ينظر: الدر المصون: ٢٨/١١. ويبدو أنّ أقرب التوجيهات إلى الصواب توجيه الفزراني.

(٦) البيت من الطويل، وهو للفرزدق في شرح ديوانه: ٤٢٢/١. والعبيط: اللحم الطري، والسدائف: سمين السنام وغيره، مما غلب عليه السمن. وكان حصيب بن أصرم قد قُتِلَ له قريب، فحرّمَ على نفسه

هكذا رواه يونس بن حبيب[١] بنصب (الطعنة) ورفع (عبيطات) و(الخمر)، وهذا أيضًا على القلب، والأصل: أن تكون (الطعنة) مرفوعة؛ لأنّها هي المحلِّلة للخمر لا كما أُنشد البيت، وإنما دعاه إلى ذلك ـ أعني القلب ـ إرادته تصحيح القافية؛ لأنّ القصيدة رائيّة مرفوعة، وهذا مذهب من مذاهب العرب في الجاهلية، كان أحدهم إذا كان له ثأر عند واترٍ له[٢] حَرَّمَ على نفسه شُرب الخمر أو أكْلَ اللحم أو مضاجعة النساء ومسّ الطِّيب حتى يُدرِكَ ثأرَهُ، فإذا أدركَهُ حَلَّ له ما كان حرَّمَهُ على نفسه، كما قال:

حَلَّتِ الخَمْرُ وكَانتْ حَرَامًا وبِلَأْيٍ ما أراها تَحِلُّ[٣]

فهذا يكشف لك معنى[٤] الذي ذكرناه.

وحُكِيَ عن الكسائي[٥] أنّه قال: قالَ لي يونُسُ يومًا: كيفَ تُنشِدُ هذا البيت؟ أو قال: كيف تَروِيهِ؟ وأنشد:

شرب الخمر، وأكل اللحم العبيط، حتى يقتل قاتله، فلمّا طعنه وقتله حلّت له الخمر وأكل اللحم. الحلل في شرح أبيات الجمل: ٢٧٩.

(١) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب البصري (ت١٨٢هـ). تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: ٤٧، وبغية الوعاة: ٣٦٥/٢، والأعلام: ٢٦١/٨.

(٢) الوِتْر: ظُلامةٌ في دم. ينظر: العين: (وتر).

(٣) البيت من المديد، وهو منسوب إلى الشنفرى وغيره وهو في ديوانه: ٨٨، برواية: (ألَمَّتْ) بدل (أراها). وفي نسبة القصيدة التي منها هذا البيت خلاف، فصل القول فيه الشيخ أبو فهر محمود محمد شاكر في كتابه (نمط صعب ونمط مخيف): ٤٧ فما بعدها.

(٤) في الأصل: (معنا).

(٥) هو أبو الحسن عليّ بن حَمزة بن عبد الله بن عثمان الكسائي (ت١٨٩هـ). تنظر ترجمته في: نزهة الألباء: ٥٨-٦٤، وبغية الوعاة: ١٦٢/٢-١٦٤.

غَدَاةَ أحَلَّتْ لابْنِ أصرَمَ... البيت

قال[١]: فقلتُ: (غَدَاةَ أَحَلَّتْ لابْنِ أصْرَمَ طَعْنَةٌ حُصَيْنٍ عَبيطاتِ السدائفِ) تَمّ الكلامُ هاهنا، ثم قال[٢]: (والخمرُ)، فكأنّه أراد: وحَلَّت[٣] له الخمرُ. قال: فاستحسنَ /١٠ظ/ هذا واستجاده، ثم قال[٤]: إنّما أنْشَدَنِيْهِ الفرزدقُ[٥] بنصب (الطعنة)، ورفع ما بقي من البيت على القلب، وما ذكرتَهُ أنتَ أقْعَدُ في صناعةِ الإعراب[٦].

ولهذا ـ أعني القلب ـ في جملة الكلام نظائر يكثُرُ عددُها في الشعر القديم والمُحْدَث، أضْرَبْنا عن ذكره اختصارًا.

فأمّا قولُهُم: (عَمِيْق ومَعيق)، و(لقمَ الطريقَ وملَقَها)، و(جَذَبَ وجبذَ)، و(طِبِّيخ وبطّيخ) في أشباه لهذا كثيرة ففيه خلاف بين البصريين والكوفيين[٧]، فأمّا

(١) أي: الكسائي.

(٢) أي: الشاعر (الفرزدق).

(٣) في الأصل: (دخلت).

(٤) أي: يونس.

(٥) همام بن غالب بن صعصعة التميمي الدارمي (ت١١٠هـ). تنظر ترجمته في: معجم الشعراء: ٤٨٦/١، والأعلام: ٩٣/٨.

(٦) تنظر الرواية في: الكامل: ٤٧٦/١، وعلّق المبرّد في نهاية الرواية قائلاً: «والذي ذهب إليه الكسائي أحسنُ في محض العربية، وإنْ كان إنشادُ الفرزدقِ جيّدًا»، وينظر: غريب الحديث للخطّابي: ٣٥٦/١-٣٥٧، والحلل في شرح أبيات الجمل: ٢٧٩.

(٧) ذهب الفزراني ومن قبله النحّاس في شرح القصائد إلى أنّ الخلاف في هذه المسألة بين الكوفيين والبصريين، وذهب بعضهم إلى أنّ الخلاف بين النحاة واللغويين، فاللغويون يذهبون إلى أنّ كلَّ ما ورد من هذه الألفاظ هو من باب القلب، أمّا النحاة فيجعلون لذلك ضابطًا. قال أبو بكر بن دريد في

الكوفيون فيجعلونه من باب المقلوب[١]، وأمّا البصريون فيجعلونها لغتين[٢]، وليس هذا موضع الانتصار لأحد القولين، والله أعلم[١]. ١٠/ظ

الجمهرة: ١٢٥٤/٣: «باب الحروفِ التي قُلِبتْ وزَعَمَ قومٌ من النحويين أنّها لغات، قال أبو بكر: وهذا القولُ خلافٌ على أهل اللغةِ والمعرفة، يُقال: جَذَبَ وجَبَذَ، وما أطْيَبَهُ وأيطَبَه...»، وينظر: درّة الغوّاص: ٢٢٨.

ويبدو أنّ الخلاف الحاصل لا يتعلق بمذهبِ بصريينَ أو كوفيين، ولا بمذهبِ لغويين أو نحويين، بدليل ما قاله سيبويه في الكتاب: ٣٨١/٤: «وأما (جَذَبْتُ وجَبَذْتُ) ونحوه فليس فيه قلب، وكل واحدٍ منهما على حدته»، وقال الفراء في معاني القرآن: ١٢٤/٢: «وسمعتُ بعضَ قُضاعةَ يقول: (اجتحى ماله)، واللغةُ الفاشيةُ: (اجتاحَ ماله)»، فمذهبُ شيخ البصريين أنه ليس من باب القلب في شيء، ومذهب شيخ الكوفيين أنّه لغة. أمّا أهلُ اللغة فأكثرُهم يقول بأنّ هذه الظاهرة من باب القلب، وذهب ابن درستويه إلى إنكار هذه الظاهرة. ينظر: المزهر: ٣٧١/١، وذهب ابن سيده في المحكم إلى ما ذهب إليه النحاة، فقال فيه: ٣٦٥/٧: «جَبَذَ جَبْذًا: لغةٌ في جَذَبَ، وظنّه أبو عُبَيدٍ مقلوبًا عنه، وليس ذلك بشيء». لذا فالحكم بأنّ في هذه الظاهرة خلافًا بين الكوفيين والبصريين ليس له سند، والحكم بأنّ فيها خلافًا بين اللغويين والنحويين فيه تساهل.

(١) ينظر: شرح القصائد التسع المشهورات: ٣٣٩/١-٣٤٠، إذ قال النحّاس: «شاكي السلاح: بمعنى شايك، ثم أخّر الياء... وهذا القلب الصحيح عند البصريين، وأمّا ما يسميه الكوفيون القلب نحو: (جبذ وجذب) فليس هذا بقلب عند البصريين، وإنما هما لغتان، وليس بمنزلة (شاكٍ وشايك)...».

(٢) ينظر: العين: ٩٦/٦، وورد فيه: «الجَبْذُ لغةٌ في الجَذْبِ»، والكتاب: ٤٨١/٣، وورد فيه: «وأمّا (جَذَبْتُ وجَبَذتُ) ونحوه فليس فيه قلب، وكلُّ واحدٍ منهما على حدتِهِ؛ لأنّ ذلك يطّرد فيهما في كلِّ معنى، ويتصرّف الفعل فيه». وينظر ضابط القلب عند البصريين في: الخصائص: ٦٩/٢-٧٠، والمزهر: ٣٧١/١، وورد فيه: «إذا قلبوا لم يجعلوا للفرع مصدرًا لئلا يلتبس بالأصل بل يُقتَصَرُ على مصدر الأصل ليكون شاهدًا للأصالة نحو: (يَئِسَ يَأسًا)، و(أيسَ) مقلوبٌ منه ولا مصدرَ له، فإذا وُجِدَ المصدرانِ حَكَمَ النُّحاةُ بأنّ كلَّ واحدٍ من الفعلين أصلٌ وليس بمقلوبٍ من الآخر، نحو: (جَبَذَ وجَذَبَ)»، وينظر: ظاهرة القلب المكاني في العربية: ٢٨-٣٢.

ثبت المصادر والمراجع

القرآن الكريم

١. الإتباع والمزاوجة، أبو الحسين أحمد بن فارس (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي، القاهرة، د.ت.

٢. الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤.

٣. أخبار النحويين االبصريين، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق: طه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، نشر: مصطفى البابي الحلبي، مصر، ١٩٦٦.

٤. الأزمنة والأمكنة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٧هـ

٥. أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨.

٦. أصول السرخسي، محمد بن أحمد شمس الأئمة السرخسي (ت٤٨٣هـ)، دار المعرفة، بيروت، د.ت.

٧. إعراب القرآن، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٩٨٨.

٨. إكمال الأعلام بتثليث الكلام، محمد بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني (ت٦٧٢هـ)، تحقيق: سعد بن حمدان الغامدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٩٨٤.

(١) انتهى الكتاب هاهنا. وذكر الناسخ بعد ذلك اسمه قائلاً: «كتبَهُ لنفسه محمد بن عبد الواحد المقدسي، بلغت قراءة على مُسيمِنا بهجة الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الفزاني النحوي. والحمدُ لله وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم».

٩. إكمال الإكمال (تكملة لكتاب الإكمال لابن ماكولا (ت٤٧٥هـ))، أبو بكر معين الدين ابن نقطة الحنبلي البغدادي (ت٦٢٩هـ)، تحقيق: د. عبد القيوم عبد رب النبي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤١٠هـ.

١٠. أمالي ابن الشجري، هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني العلوي المعروف بابن الشجري (ت٥٤٢هـ)، تحقيق ودراسة: د. محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٢.

١١. إنباه الرواة على أنباه النحاة، أبو الحسن علي بن يوسف القفطي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ومؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١، ١٩٨٢.

١٢. الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، ومعه كتاب الانتصاف من الإنصاف، محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط٤، ١٩٦١.

١٣. البحر المحيط في أصول الفقه، أبو عبد الله بدر الدين محمد الزركشي (ت٧٩٤هـ)، دار الكتبي، ط١، ١٩٩٤.

١٤. البحر المحيط في التفسير، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١٥. البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، مصر، ط١، ١٩٥٧.

١٦. بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، لبنان، د.ت.

١٧. البيان في شرح اللمع، الشريف عمر بن إبراهيم الكوفي (ت٥٣٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. علاء الدين حموية، دار عمّار، عمّان، ط١، ٢٠٠٢.

١٨. البيان في مذهب الإمام الشافعي، أبو الحسين يحيى بن أبي الخير بن سالم العمراني الشافعي (ت٥٥٨هـ)، تحقيق: قاسم محمد النوري، دار المنهاج، جدة، ط١، ٢٠٠٠.

١٩. تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزاق الحسيني مرتضى الزَّبيدي (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، د.ت.

٢٠. تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن محمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٣.

٢١. تاريخ دمشق، ابن عساكر أبو القاسم علي بن الحسن (ت٥٧١هـ)، تحقيق: عمرو بن غرامة العمروي، دار الفكر، بيروت، ط١، ١٩٩٨.

٢٢. تبصير المنتبه بتحرير المشتبه، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، مراجعة: علي محمد البجاوي، المكتبة العلمية، بيروت، د.ت.

٢٣. التبيان في إعراب القرآن، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، مصر، د.ت.

٢٤. التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد)، محمد الطاهر بن عاشور التونسي (ت١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر، تونس، ١٩٨٤.

٢٥. تفسير البغوي (معالم التنزيل في تفسير القرآن)، أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت٥١٠هـ)، حققه وخرّج أحاديثه: محمد عبد الله النمر وصاحباه، دار طيبة، ط٤، ١٩٩٧.

٢٦. تفسير الخازن (لباب التأويل في معاني التنزيل)، أبو الحسن علاء الدين علي بن محمد بن إبراهيم المعروف بالخازن (ت٧٤١هـ)، تصحيح: محمد علي شاهين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٥هـ

٢٧. تفسير السمرقندي (بحر العلوم)، أبو الليث نصر بن محمد السمرقندي الحنفي (ت٣٧٣هـ)، تحقيق: د. محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت، د.ت.

٢٨. تفسير السمعاني (تفسير القرآن)، أبو المظفر منصور بن محمد السمعاني الشافعي (٤٨٩هـ)، تحقيق: ياسر بن إبراهيم، وغنيم بن عباس بن غنيم، دار الوطن، الرياض، ط١، ١٩٩٧.

٢٩. تفسير غريب ما في الصحيحين البخاري ومسلم، محمد بن فتوح بن عبد الله الحَمِيدي (ت٤٨٨هـ)، تحقيق: د. زبيدة محمد سعيد، مكتبة السنّة، القاهرة، ط١، ١٩٩٥.

٣٠. التفسير الكبير (مفاتيح الغيب)، أبو عبد الله محمد بن عمر الرازي الملقب بفخر الدين الرازي (ت٦٠٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٣، ١٤٢٠هـ.

٣١. تفسير الماوردي (النكت والعيون)، أبو الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الشهير بالماوردي (ت٤٥٠هـ)، تحقيق: السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٣٢. التكملة لوفيات النقلة، زكي الدين أبو محمد عبد العظيم بن عبد القوي المنذري (ت٦٥٦هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٤.

٣٣. التمام في تفسير أشعار هذيل ممّا أغفله أبو سعيد السكري، أبو الفتح عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، وخديجة عبد الرزاق الحديثي، وأحمد مطلوب، مراجعة: د. مصطفى جواد، منشورات وزارة المعارف، بغداد، ط١، ١٩٦٢.

٣٤. التنبيه والإيضاح عمّا وقع في الصحاح، أبو محمد عبد الله بن برّي المصري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق وتقديم: مصطفى حجازي، مراجعة: علي النجدي ناصف، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، القاهرة، ط١، ١٩٨٠.

٣٥. تهذيب اللغة، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت٣٧٠هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠١.

٣٦. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، بدر الدين الحسن بن أم قاسم المرادي (ت٧٤٩هـ)، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، ط١، ٢٠٠١.

٣٧. جامع البيان في تأويل القرآن، أبو جعفر محمد بن جرير الطبري (ت٣١٠هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.

٣٨. الجامع لأحكام القرآن، أبو عبد الله محمد بن أحمد شمس الدين القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ٢٠٠٣.

٣٩. جمهرة اللغة، أبو بكر بن دريد (ت٣٢١هـ)، تحقيق: د. رمزي منير البعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١، ١٩٨٧.

٤٠. الحجة للقراء السبعة، أبو عليّ الفارسيّ (ت٣٧٧هـ)، تحقيق: بدر الدين قهوجي، وبشير جويجاتي، مراجعة: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف الدقّاق، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١، ١٩٨٧.

٤١. الحلل في شرح أبيات الجمل، ابن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق: د. مصطفى إمام، الدار المصرية للطباعة، القاهرة، ١٩٧٩.

٤٢. خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب، عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٤، ١٩٩٧.

٤٣. الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: محمد علي النجّار، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، ط٤، د.ت.

٤٤. درّة التنزيل وغرّة التأويل، أبو عبد الله محمد الخطيب الإسكافي (ت٤٢٠هـ)، دراسة وتحقيق: د. محمد مصطفى آيدين، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ٢٠٠١.

٤٥. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق: د. أحمد محمد الخرّاط، دار القلم، دمشق، د.ت.

٤٦. ديوان ابن مقبل، تحقيق: د. عزة حسن، دار الشرق العربي، بيروت، ١٩٩٥.

٤٧. ديوان أبي النجم العجلي شعره ورجزه، صنعه وشرحه: علاء الدين أغا، النادي الأدبي، الرياض، ١٩٨١.

٤٨. ديوان امرئ القيس وملحقاته بشرح أبي سعيد السكري، دراسة وتحقيق: د. أنور عليان أبو سويلم، ود. محمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ٢٠٠٠.

٤٩. ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق: د. نعمان حمد أمين طه، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٨٦.

٥٠. ديوان ذي الرُّمّة، قدّم له وشرحه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٥.

٥١. ديوان الشنفرى (عمرو بن مالك)، جمعه وحققه وشرحه: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٢، ١٩٩٦.

٥٢. ديوان العباس بن مرداس، جمع وتحقيق: د. يحيى الجبوري، وزارة الثقافة، بغداد، ط١، ١٩٦٨.

٥٣. ديوان العجّاج، رواية عبد الملك بن قريب الأصمعي وشرحه، تحقيق: د. عبد الحفيظ السلطي، المطبعة التعاونية، دمشق، ١٩٧١.

٥٤. ديوان عمر بن أبي ربيعة، وقف على طبعه وتصحيحه: بشير يموت، ١٩٧١.

٥٥. ديوان كُثَيِّر عزّة، جمعه وشرحه: د. إحسان عباس، دار الثقافة، بيروت، ١٩٧١.

٥٦. ديوان كعب بن مالك الأنصاري، دراسة وتحقيق: د. سامي مكي العاني، مكتبة النهضة، بغداد، ط١، ١٩٦٦.

٥٧. ديوان الكميت بن زيد الأسدي، جمع وشرح وتحقيق: د. محمد نبيل طريفي، دار صادر، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.

٥٨. ديوان النابغة الجعدي، جمعه وحققه وشرحه: د. واضح الصمد، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٩٨.

٥٩. ذيل تاريخ مدينة السلام، أبو عبد الله محمد بن سعيد ابن الدُّبَيْثي (ت٦٣٧هـ)، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط١، ٢٠٠٦.

٦٠. ذيل طبقات الحنابلة، زين الدين عبد الرحمن بن أحمد السَّلامي الحنبلي (ت٧٩٥هـ)، تحقيق: د. عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ٢٠٠٥.

٦١. الرسالة، أبو عبد الله محمد بن إدريس الشافعي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر، مكتبة الحلبي، مصر، ط١، ١٩٤٠.

٦٢. زاد المسير في علم التفسير، جمال الدين عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

٦٣. الزاهر في معاني كلمات الناس، أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٩٢.

٦٤. سير أعلام النبلاء، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان بن قَايْماز الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق: مجموعة من المحققين بإشراف الشيخ شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٨٥.

٦٥. شرح أبيات سيبويه، يوسف بن أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد علي الريح هاشم، مراجعة: طه عبد الرؤوف سعد، دار الفكر، القاهرة، ١٩٧٤.

٦٦. شرح أشعار الهذليين، صنعة: أبي سعيد الحسن بن الحسين السكّري، تحقيق: عبد الستّار أحمد فرّاج، مراجعة: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، ١٩٦٥.

٦٧. شرح ديوان الحماسة، أبو علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي (ت٤٢١هـ)، تحقيق: غريد الشيخ، وضع فهارسه العامة: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٣.

٦٨. شرح ديوان الفرزدق، ضبط معانيه وشروحه وأكملها: إيليا الحاوي، دار الكتاب اللبناني، بيروت، ومكتبة المدرسة، بيروت، ط١، ١٩٨٣.

٦٩. شرح الرضي على الكافية، رضي الدين الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تصحيح وتعليق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط٢، ١٩٩٦.

٧٠. شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت٦٨٦هـ)، مع شرح شواهده، عبد القادر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، حققهما وضبط غريبهما وشرح مبهمهما: محمد نور الحسن وزميلاه، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٢.

٧١. شرح القصائد التسع المشهورات، أبو جعفر أحمد بن محمد النحّاس (ت٣٣٨هـ)، تحقيق: د. أحمد خطاب، دار الحرية للطباعة، بغداد، ١٩٧٣.

٧٢. شرح النووي على صحيح مسلم (المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجّاج)، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢، ١٣٩٢هـ.

٧٣. شعر أبي حيّة النميري، جمعه وحققه: د. يحيى الجبوري، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، ١٩٧٥.

٧٤. شعر الفند الزمّاني، صنعة: د. حاتم صالح الضامن، فرزة من مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الرابع، المجلد ٣٧، ربيع الأول ١٤٠٧هـ، كانون الأول ١٩٨٦م.

٧٥. الشعر والشعراء، أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، دار الحديث، القاهرة، ١٤٢٣هـ.

٧٦. شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، نشوان بن سعيد الحميري اليمني (ت٥٧٣هـ)، تحقيق: د. حسين بن عبد الله العمري، ومطهر بن علي الإرياني، ود. يوسف محمد عبد الله، دار الفكر المعاصر، بيروت، ودار الفكر، دمشق، ط١، ١٩٩٩.

٧٧. الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت٣٩٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٧.

٧٨. الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، إسماعيل بن حمّاد الجوهري (ت٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطّار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤، ١٤٠٧هـ.

٧٩. صحيح البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١، ١٤٢٢هـ.

٨٠. صحيح مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجّاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٨١. طبقات الشافعية الكبرى، تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي ود. عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٢، ١٤١٣هـ.

٨٢. طبقات اللغويين والنحاة، تقي الدين ابن قاضي شهبة الشافعي (ت٨٥١هـ)، تحقيق: د. محسن غياض، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٤.

٨٣. ظاهرة القلب المكاني في العربية (عللُها وأدلّتُها وتفسيراتُها وأنواعُها)، د. عبد الفتاح الحمّوز، دار عمّار، عمّان، ومؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٦.

٨٤. العدّة في أصول الفقه، القاضي أبو يعلى محمد بن الحسين (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د. أحمد بن علي بن سير المباركي، ط٢، ١٩٩٠.

٨٥. العقد الفريد، أبو عمر شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد ربه الأندلسي (ت٣٢٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٠٤هـ.

٨٦. عمدة القاري شرح صحيح البخاري، أبو محمد محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، د.ت.

٨٧. العين، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، ود. إبراهيم السامرائي، مؤسسة دار الهجرة، ط٢، ١٤٠٩هـ.

٨٨. غاية النهاية في طبقات القراء، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، عني بنشره: ج. برجستراسر، مكتبة ابن تيمية، ١٣٥١هـ.

٨٩. غريب الحديث، أبو عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: د. محمد عبد المعيد خان، مطبعة دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، ط١، ١٩٦٤.

٩٠. الفائق في غريب الحديث، أبو القاسم محمود بن عمر جار الله الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، لبنان، ط٢، د.ت.

٩١. فتح الباري شرح صحيح البخاري، أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، رقم كتبه وأبوابه وأحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، أخرجه وصححه وأشرف على طبعه: محبّ الدين الخطيب، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ.

٩٢. فتح القدير الجامع بين فنَّي الرواية والدراية من علم التفسير، محمد بن علي بن محمد الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، دار الفكر، بيروت، د.ت.

٩٣. الفصول والغايات في تمجيد الله والمواعظ، أبو العلاء المعري (ت٤٤٩هـ)، ضبطه وفسّر غريبه: محمود حسن زناتي، مراجعة: لجنة إحياء التراث، دار الآفاق الجديدة، بيروت، د.ت.

٩٤. فقه اللغة وسر العربية، أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ٢٠٠٢.

٩٥. الفهرست، أبو الفرج محمد بن إسحاق المعروف بابن النديم (ت٤٣٨هـ)، تحقيق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط٢، ١٩٩٧.

٩٦. فوات الوفيات، محمد بن شاكر الكتبي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧٤.

٩٧. قلائد الجمان في فرائد شعراء هذا الزمان، أبو البركات المبارك بن الشعّار الموصلي (ت٦٥٤هـ)، تحقيق: كامل سلمان الجبوري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٥.

٩٨. القوافي، القاضي أبو يعلى عبد الباقي بن أبي الحصين التنوخي (ت ق٥هـ)، تحقيق: د. عوني عبد الرؤوف، مكتبة الخانجي، مصر، ط٢، ١٩٧٨.

٩٩. الكامل، أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد (ت٢٨٥هـ)، حققه وعلّق عليه وصنع فهارسه: د. محمد أحمد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣، ١٩٩٧.

١٠٠. الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٩٨٨.

١٠١. كتاب الإيمان (معالمه وسننه واستكماله ودرجاته)، أبو عبيد القاسم بن سلّام الهروي البغدادي (ت٢٢٤هـ)، تحقيق: محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط١، ٢٠٠٠.

١٠٢. الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، ط٣، ١٤٠٧هـ.

١٠٣. كشف المشكل من حديث الصحيحين، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق: علي حسين البواب، دار الوطن، الرياض، د.ت.

١٠٤. الكليات (معجم المصطلحات والفروق اللغوية)، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي (ت١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٩٨.

١٠٥. كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، المتقي الهندي علاء الدين علي بن حسام الدين (ت٩٧٥هـ)، تحقيق: بكري حياني و صفوة السقا، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٥، ١٩٨١.

١٠٦. اللامع الصبيح بشرح الجامع الصحيح، شمس الدين البرماوي أبو عبد الله محمد بن عبد الدائم (ت٨٣١هـ)، تحقيق ودراسة: لجنة مختصة من المحققين، دار النوادر، سوريا، ط١، ٢٠١٢.

١٠٧. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري (ت٦١٦هـ)، تحقيق: د. غازي مختار طليمات، ود. عبد الإله نبهان، دار الفكر، دمشق، ودار الفكر المعاصر، بيروت، ط١، ١٩٩٥.

١٠٨. لسان العرب، جمال الدين بن منظور (ت٧١١هـ)، دار صادر، بيروت، ط٣، ١٤١٤هـ.

١٠٩. اللمع في العربية، أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق: د. فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، د.ت.

١١٠. المَثَل السائر في أدب الكاتب والشاعر، نصر الله بن محمد ضياء الدين بن الأثير الجزري (ت٦٣٧هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ١٤٢٠هـ.

١١١. مجاز القرآن، أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي (ت٢٠٩هـ)، تحقيق: د. فؤاد سزگين، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٣٨١هـ.

١١٢. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني، تحقيق: علي النجدي ناصف وزميليه، طبع لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، ١٩٦٧.

١١٣. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، أبو محمد عبد الحق بن غالب بن عطية الأندلسي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ.

١١٤. المحكم والمحيط الأعظم، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيدَه المُرسي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٠.

١١٥. المختصر المحتاج إليه من تاريخ الحافظ الدبيثي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت٧٤٨هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٩٨٥.

١١٦. المخصص، أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المُرسي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق: د. خليل إبراهيم فجال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١، ١٩٩٦.

١١٧. مراصد الاطلاع على أسماء الأماكن والبقاع، عبد المؤمن بن عبد الحق البغدادي الحنبلي (ت٧٣٩هـ)، دار الجيل، بيروت، ط١، ١٤١٢هـ.

١١٨. المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، تحقيق: أبي عبد الرحمن مقبل بن هادي الوادعي، دار الحرمين، القاهرة، ١٩٩٧.

١١٩. المسائل السفرية في النحو، أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٩٨٣.

١٢٠. مسند الإمام أحمد بن حنبل (٢٤١هـ)، تحقيق: شعيب الأرنؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢، ١٩٩٩.

١٢١. مصنف ابن أبي شيبة (الكتاب المصنف في الأحاديث والآثار)، أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي شيبة (ت٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٠٩هـ.

١٢٢. المطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، تحقيق: د. عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٣، د.ت.

١٢٣. معاني القرآن، أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت٢١٥هـ)، تحقيق: د. هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١، ١٩٩٠.

١٢٤. معاني القرآن، أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت٢٠٧هـ)، تحقيق: أحمد نجاتي، وعبد الحليم النجار، عالم الكتب، بيروت، ط٢، ١٩٨٠.

١٢٥. معاني القرآن وإعرابه، أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجّاج (ت٣١١هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط١، ١٩٨٨.

١٢٦. معترك الأقران في إعجاز القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٨.

١٢٧. معجم البلدان، شهاب الدين ياقوت بن عبد الله الحموي (ت٦٢٦هـ)، دار صادر، بيروت، ط٢، ١٩٩٥.

١٢٨. معجم الشعراء، أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت٣٨٤هـ)، تصحيح وتعليق: أ. د. ف. كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط٢، ١٩٨٢.

١٢٩. معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، عمر رضا كحالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٧، ١٩٩٤.

١٣٠. معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، د. أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، ١٩٨٣.

١٣١. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، جمال الدين بن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، مراجعة: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط٦، ١٩٨٥.

١٣٢. المفضليات، المفضل بن محمد بن يعلى الضبي (ت نحو ١٦٨هـ)، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، وعبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩.

١٣٣. مقاييس اللغة، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (ت٣٩٥هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ١٩٧٩.

١٣٤. المقتضب، أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت٢٨٥هـ)، تحقيق: عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ١٩٦٣.

١٣٥. المكتفى في الوقف والابتدا، أبو عمرو عثمان بن سعيد الداني (ت٤٤٤هـ)، تحقيق: د. محيي الدين عبد الرحمن رمضان، دار عمار، عمّان، ط١، ٢٠٠١.

١٣٦. الملل والنِّحَل، محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر الشهرستاني (٥٤٨هـ)، تحقيق: محمد سيد كيلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٤٠٤هـ

١٣٧. النكت في القرآن الكريم، علي بن فَضّال بن علي بن غالب المُجاشعي القيرواني (ت٤٧٩هـ)، دراسة وتحقيق: د. عبد الله عبد القادر الطويل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠٧.

١٣٨. النهاية في غريب الحديث والأثر، أبو السعادات المبارك بن محمد المعروف بابن الأثير (ت٦٠٦هـ)، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي، ومحمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية، بيروت، ١٩٧٩.

١٣٩. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق: د. إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء – الأردن، ط٣، ١٩٨٥.

١٤٠. نزهة الألباب في الألقاب، أبو الفضل أحمد بن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق: عبد العزيز محمد بن صالح السديري، مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٩٨٩.

١٤١. نكت الهميان في نكت العميان، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، وقف على طبعه: الأستاذ أحمد زكي بك، المطبعة الجمالية، مصر، ١٩١١.

١٤٢. نمط صعب ونمط مخيف، أبو فهر محمود محمد شاكر، دار المدني، جدّة، ومطبعة المدني، مصر، ط١، ١٩٩٦.

١٤٣. نَيل الأوطار، محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني (ت١٢٥٠هـ)، تحقيق: عصام الدين الصبابطي، دار الحديث، مصر، ط١، ١٩٩٣.

١٤٤. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق: أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٨.

١٤٥. الوافي بالوفيات، صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، ٢٠٠٠.

١٤٦. الوسيط في تفسير القرآن المجيد، أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد بن علي الواحدي (ت٤٦٨هـ)، تحقيق وتعليق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود وآخرين، قدّمه وقرظه: أ. د. عبد الحي الفرماوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٩٤.

١٤٧. وصف المطر والسحاب وما نعَتَتْهُ العرب الرواد من البقاع، ابن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق: عز الدين التنوخي، مجمع اللغة العربية، دمشق، ١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٣م.

١٤٨. وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن إبراهيم المعروف بابن خلكان (ت٦٨١هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط١، ١٩٧١.